الفروق في العقيدة
توحيد الألوهية (أنموذجاً)

إعداد

أ.د. عبدالله بن عبيد بن عباد الحافي

أستاذ الدراسات الإسلامية

بكلية الملك خالد وكلية الملك فهد

وجامعة الملك سعود

وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد ولد آدم وأشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين، أما بعد:

فإن العلم بالفروق الشرعية بين المسائل المتشابهة في الاسم والصورة ومعرفة المحمود منها والمذموم وما شرعه الله وما نهى عنه منها هو من العلوم الجليلة التي يرق بها بين الحق والباطل والجائز والممنوع.

وقد تفطن العلماء قديماً لأهمية هذا العلم "علم الفروق" فألفوا فيه وتفننوا، ولكن كان النصيب الأوفر من هذه الجهود لعلم الفروع والفقه العملي فبزر في المذاهب الفقهية المتبوعة علماء أجلاء، صنفوا وألفوا في علم الفروق الفقهية كل على أصول إمامه واجتهادات وتخريجات أصحابه الفقهاء، فأصبح علم الفروق الفقهية علماً ثرياً وغنياً ويحظى بمكانة عالية في مكتبة الفقه الإسلامي الكبيرة، جنباً إلى جنب مع علم القواعد الفقهية، وعلم أصول الفقه، والعلم الأم الذي أُنتجت منه هذه العلوم ـ وهو الفقه ـ وتمت صياغتها بقراءة الفقه العملي الفرعي قراءة فاحصة ومتأنية فقعدت القواعد وتمهدت الأصول واتضحت الفروق بين المسائل.

لكن بقيت مسائل أصول الدين بعيدة عن هذه الجهود العلمية فيما يخص إيضاح الفروق الشرعية بين مسائل أصول الدين المتشابهة في الاسم والمختلفة في الحقيقة والحكم لاسيما والمخالفون لأهل السنة والجماعة قد حرروا مفاهيم لقضايا اعتقادية مهمة لا تتفق مع ما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصحابه والتابعون لهم بإحسان من سلف الأمة، كالشفاعة، والتوسل، والمحبة، والتوكل وغيرها مما سيأتي ذكره لاحقاً ـ إن شاء الله ـ وقد اجتهد علماء المسلمين من أهل السنة في بيان الفروق بين ما هو حق من معاني هذه المصطلحات وما هو دخيل عليه ونجد هذا الجهد برز واضحاً عن العلامة ابن قيم الجوزية ـ رحمه الله ـ في كثير من أبحاثه التي أودعها كتبه ومصنفاته، ككتاب الروح ومفتاح دار السعادة، وبدائع الفوائد وغيرها.

وكما فعل شهاب الدين القرافي في كتابه الشهير "الفروق" فقد ذكر في هذا الكتاب أكثر من أربعين فرقاً من الفروق بين مسائل الاعتقاد، وإن كان الكتاب في الأصل هو لبيان الفروق الفقهية والأصولية في علم الشريعة وقد اشتمل كتابه على ما يقارب المائتين وأربعة وسبعون فرقاً جلها من نصيب الفقه وأصول الفقه مع ما في شهاب الدين القرافي ـ رحمه الله ـ فيه تأثر بمناهج المتكلمين في تقرير مسائل الاعتقاد، لكن أشير هنا إلى الجهد في إفراد الفروق بين مسائل الدين ومنها العقيدة بالتصنيف، "والدين كله فرق وكتاب الله فرقان ومحمد صلى الله عليه وسلم فرق بين الناس، ومن اتقى الله جعل له فرقاناً وسمى يوم بدر يوم الفرقان؛ لأنه فرق بين أوليائه وأعدائه، فالهدى كله فرقان والضلال أصله الجمع، كما جمع المشركون بين عبادة الله وعبادة الأوثان، ومحبة الله ومحبة الأوثان وبين ما يحبه ويرضاه وبين ما قدره وقضاه،

واستدلوا بقضائه وقدره، على رضاه ومحبته وقالوا: إنما البيع مثل الربا، وجمعوا بين المذكّى وبين الميتة وقالوا: كيف نأكل ما قتلنا ولا نأكل ما قتل الله، وجمع المنسلخون من الشرائع بين الحلال والحرام في المطاعم والمشارب والمناكح، وجمعوا بين أولياء الله وبين أعدائه، وجاء الاتحادية وجمعوا الكل في ذات واحدة وقالوا: هي الله.."[1] .

وبهذا يتبين أهمية مثل هذا الاتجاه في الدراسات الشرعية المعاصرة وحاجة المجتمع إليها والعناية بالفروق في مسائل الاعتقاد وجمعها ودراستها في ضوء عقيدة أهل السنة والجماعة، لتزول بذلك كثير من الإشكالات وتنحسر كثير من البدع والمخالفات.

لذلك أحببت الكتابة في هذا الموضوع مشاركة في التعلم ونشر العلم وجعلت عنوان هذا البحث "الفروق في العقيدة ـ توحيد الألوهية أنموذجاً".

فجعلت مسائل الدراسة في هذا البحث ما يتعلق بتوحيد الألوهية (توحيد العبادة) فقمت بجمع المسائل من مضانها وعرضها وبيان معنى كل مسألة ومصطلح من الناحية اللغوية، ومن الناحية الاصطلاحية ثم اتبعت ذلك ببيان الفرق بين المعاني الممنوعة والمبتدعة التي أدخلها أهل البدع في المصطلحات الشرعية، وبينت المعنى الشرعي الواجب لهذه المصطلحات والمفاهيم في ضوء الكتاب والسنة وتبع السلف الصالح.

وقد سلكت المنهج الاستقرائي والتحليلي لتحقيق هذه الغاية وهي تحقيق الفرقان وبيان ما هو مشروع وما هو ممنوع وإيضاح وجه الفرق بين المسالتين محل الدراسة.

وجعلت بيان الفروق بين المسائل على طريقة مسائل متسلسلة، وجعلت الفرق بينهما هو عنوان المسألة كأن أقول: المسألة الأولى: الفرق بين كذا وكذا وهكذا يتم عرض المسائل بحسب هذه الطريقة وأحياناً وليس دائماً أصدر بحث المسألة بالتعريف اللغوي إذا رأيت حاجة لذلك.

وقد جاء هذا البحث مكوناً من:

- **المقدمة.**
- **التمهيد، وفيه:**

أولاً: تعريف علم الفروق.

ثانياً: تعريف العقيدة الإسلامية.

ثالثاً: التعريف بتوحيد الألوهية.

رابعاً: أهمية علم الفروق.

- **مسائل الفروق في توحيد الألوهية:**

---

(١) الروح، لابن القيم (٢٣٥) باختصار، ط ١٤٠٨هـ، دار الجيل، بيروت.

المسألة الأولى: الفرق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات

المسألة الثانية: الفرق بين التوحيد عند أهل السنة وعند المتكلمين

المسألة الثالثة: الفرق بين الشرك الأكبر والأصغر

المسألة الرابعة: الفرق بين الكفر والشرك

المسألة الخامسة: الفرق بين النفاق الأكبر والنفاق الأصغر

المسألة السادسة: الفرق بين السنة والبدعة

المسألة السابعة: الفرق بين فهم الحجة وقيام الحجة في دين الله

المسألة الثامنة: الفروق بين تكفير المقالة، وتكفير القائل

المسألة التاسعة: الفرق بين الإخلاص والإيمان

المسألة العاشرة: الفرق بين دعاء الصالحين والدعاء عند قبور الصالحين

المسألة الحادية عشر: الفرق بين الذبح لغير الله وبين الذبح بمكان يذبح فيه لغير الله

المسألة الثانية عشر: الفرق بين التوسل المشروع والتوسل الممنوع

المسألة الثالثة عشر: الفرق بين الرقية الشرعية وبين الرقية الشركية

المسألة الرابعة عشر: الفرق بين السحر وبين النشرة

المسألة الخامسة عشر: الفرق بين ما يباح من علم النجوم وما لا يباح

المسألة السادسة عشر: الفرق بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المتغيبة

المسألة السابعة عشر: الفرق بين الحب في الله والحب مع الله

المسألة الثامنة عشر: الفرق بين الخوف الطبيعي وخوف السر

المسألة التاسعة عشر: الفرق بين المداهنة والمداراة

المسألة العشرون: الفرق بين التوكل وترك الأسباب

المسألة الحادية والعشرون: الفرق بين التبرك المشروع والتبرك الممنوع

المسألة الثانية والعشرون: الفرق بين الفأل وبين الطيرة

- الخاتمة . وفيها أهم النتائج.
- المصادر.
- الفهارس.

التمهيد

وفيه:

أولاً: تعريف علم الفروق.

ثانياً: تعريف العقيدة الإسلامية.

ثالثاً: التعريف بتوحيد الألوهية.

رابعاً: أهمية علم الفروق.

التمهيد

أولاً: تعريف علم الفروق:

١- الفروق في اللغة: جمع فرق، وهو خلاف الجمع يقال: فرق ـ بالتخفيف وبالتشديد ـ الشيء يفرقه فرقاً، إذا فصل أجزاءه، وفرقت بين الحق والباطل: إذا فصلت[١] .

وقيل فرق ـ بالتشديد ـ خاص بالتفريق بين الأعيان. وبالتخفيف ـ خاص بالمعاني[٢] .

وأنكره القرافي لورود خلافه في القرآن الكريم، كقوله تعالى: **[وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ]** {البقرة:٥٠} ، بالتخفيف[٣] ، والفَرق: مصدر فرقت الشعر.

والفاروق من الناس: الذي يفرق بين الأمور، يفصلها، وفرق الصبح: فَلَقَه[٤] .

٢- أما تعريف علم الفروق في الاصطلاح:

فقد تقدم أن أكثر من ألف وكتب في هذا الفن هم الفقهاء من علماء الفروع العملية، ولهم باع في إيراد التعريفات التي تحد هذا الفن وتوضح حقيقته بحسب موضوعات الفقه العملي، ويمكن أن يدخل موضوع البحث الفروق في العقيدة، في التعريف العام لعلم الفروق دون تخصيصه بعلم أو فن محدد، فقد عرف السيوطي علم الفروق بأنه: "الفن الذي يذكر فيه الفرق بين النظائر المتحدة تصويراً ومعنى، المختلفة حكماً وعلة"[٥] .

وعرفه صاحب الفوائد الجنية بأنه: "معرفة الأمور الفارقة بين مسألتين متشابهتين بحيث لا يسوى بينهما في الحكم"[٦] .

وهذا التعريف الأخير أوضح وأظهر في العموم، وهو منطبق في نظري على موضوع هذا البحث فهو يتناول الأمور والمسائل التي يقع بينها تشابه في اللفظ أو في المعنى، فيظن أنها متفقة في الحكم لوجود التشابه وليس الأمر كذلك.

---

(١) انظر: لسان العرب (٢٩٩/١٠) والمصباح المنير (٤٧٠/٢).

(٢) المرجع السابق (٤٧٠/٢).

(٣) انظر: الفروق (٧/١).

(٤) انظر: مجمل اللغة، لابن فارس (٥٢١).

(٥) الأشباه والنظائر (٧).

(٦)

ثانياً: تعريف العقيدة الإسلامية:

١- العقيدة في اللغة: مأخوذة من العقد وهو: الشد والربط والإحكام، واعتقدت كذا، عقدت عليه القلب والعقيدة: ما يدين به الإنسان، وما عقد الإنسان عليه قلبه فهو عقيدة[١] .

٢- والعقيدة في الشرع: هي الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله، واليوم الآخر، وبالقدر خيره وشره[٢].

وهذه هي أركان العقيدة الإسلامية وأسسها، التي لا تصح العقيدة إلا إذا آمن المكلف بها جميعاً على الوجه الصحيح، الذي دلّ عليه الكتاب والسنة، ويتفرع عن هذه الأصول كل ما يجب الإيمان به من الأمور العملية والأمور الاعتقادية.

فالعقيدة أمور علمية تستتبع أموراً عملية يجب على المسلم أن يعتقدها جازماً بصحتها وأن خلافها لا يصح ولا يكون.

ثالثاً: التعريف بتوحيد الألوهية:

الألوهية في اللغة: لفظ منسوب إلى الإله بمعنى مألوه، وكل ما اتخذ معبوداً فهو إله عن متخذه.

وإله فلان يأله: عبد، وقيل تأله، فالإله على هذا هو المعبود[٣] .

فالإله هو المألوه . اسم مفعول . الذي تألهه القلوب حباً له وخوفاً منه ورجاءاً فيما عنده لكونه المستحق للإلهية، المستلزمة لصفات الكمال، فلا يستحق أن يكون معبوداً محبوباً لذاته إلا هو[٤] .

فالقرآن ولغة العرب تدل على أن "الإله" هو المعبود[٥] ، وتوحيد الألوهية في الشرع: هو إفراد الله بالعبادة.

والعبادة: اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة[٦] ، أو هي: كل ما أمر الله به شرعاً، سواء في ذلك الفعل أو الترك[٧] .

فكل ما أمر الله به من الدعاء والصلاة والزكاة والصوم والحج والهدي والأضاحي والنذر والتوكل والرغبة والرهبة والحلف، وغيرها من العبادات المشروعة، يجب أن تكون خالصة لله وحده، وهو المقصود بها دون ما سواه، فذلك حقيقة توحيد الألوهية، وهو عبادة الله وترك عبادة ما سواه.

---

(١) انظر: لسان العرب (٢٩٦/٣) والقاموس المحيط (مادة عقد).

(٢) وهذا هو تعريف العقيدة المذكور في حديث جبريل المشهور، انظر: العقيدة الواسطية بشرح الشيخ صالح الفوزان (٩) ط، الأولى، ١٤٠٢هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

(٣) انظر: المفردات في غريب القرآن (٢١).

(٤) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٤٦١).

(٥) انظر: تفسير البغوي (معالم التنزيل) (٤٨/٤).

(٦) انظر: تفسير الطبري (٥٤/١).

(٧) انظر: المسودة لابن تيمية (٣٨).

فالله . تعالى . خلق الخلق لعبادته الجامعة لمعرفته والإنابة إليه ومحبته، والإخلاص له فبذكره تطمئن قلوبهم، فحاجتهم إليه في عبادتهم إياه وتألههم إياه، كحاجتهم وأعظم في خلقه لهم وربوبيته إياهم، فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم.

فحاجة العبد إلى أن يعبد الله وحده ولا يشرك به شيئاً، ليس لها نظير فتقاس به، لكنها تشبه من بعض الوجوه حاجة الجسد إلى الطعام والشراب، وبينهما فروق كبيرة، فإن حقيقة العبد قلبه وروحه، وهي لا صلاح لها إلا بإلهها الله الذي لا إله إلا هو، فنفس الإيمان بالله وعبادته ومحبته وإجلاله هو غذاء الإنسان وقوته وصلاحه وقوامه، كما دلّ عليه القرآن في آيات كثيرة(1) .

رابعاً: أهمية علم الفروق في العقيدة:

لعلم الفروق أهمية كبيرة في ميدان الدراسات الشرعية، حتى قال نجم الدين الطوفي الحنبلي رحمه الله: "إن الفرق من عمد الفقه وغيره من العلوم، وقواعدها الكلية، حتى قال قوم: إنما الفقه معرفة الجمع والفرق"(2) .

وأرباب البصائر وأكابر العلماء هم أصحاب الفرقان، فأعظم الناس فرقاناً بين المتشابهات هم أعظم الناس بصيرة، والتشابه يقع في الأقوال والأفعال والأحوال والأموال والرجال، وإنما أُتي أكثر أهل العلم من المتشابهات في ذلك كله(3) .

وبمعرفة الفروق بين المسائل تنتفي حالات الوهم التي تنشأ من الاشتراك والاشتباه ويتحرر حكم كل مسألة على حدة.

وبمعرفة الفروق والحذق بها يطلّع العالم وطالب العلم على حقائق الدين وأحكامه، ومآخذها ومداركها، وينبل ويشرف بفهمها واستحضارها، كما أنه بمعرفة الفروق بين المسائل وخصوصاً ما يتعلق، بأبواب الاعتقاد حماية جناب التوحيد وصيانته مما يقدح فيه أو ينقضه من البدع أو الشرك، وهو أمر خطير عانى كثير من المسلمين قديماً وحديثاً من آثاره في حياتهم العلمية والعملية إلا من وفقهم الله للعناية بهذا الباب، ففرقوا بين الحق والباطل في هذه المسائل.

وبمعرفة الفروق يتم المحافظة على المفاهيم الإسلامية وصيانتها من الالتباس بالمفاهيم الدخيلة والمبتدعة، مما أحدثه الناس والمتكلمون في أبواب الاعتقاد بأهوائهم وشهواتهم.

---

(1) انظر: قاعدة جامعة في توحيد الله، لابن تيمية (٧٤-٧٥) تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط، الثانية، ١٣٩٩هـ، مطبعة التقدم، مصر.

(2) علم الجذل في علم الجدل، لنجم الدين الطوفي (٧١)، تحقيق المستشرق قولفهارت، ط١ ، ١٤٠٨هـ، مطبعة كتابكم، عمان.

(3) انظر: الروح، لابن القيم (٢٣٥) ط، ١٤٠٨هن دار الجيل، بيروت.

مسائل الفروق في توحيد الألوهية

المسألة الأولى: الفرق بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية وتوحيد الأسماء والصفات.

إذا تبين هذا فلكل نوع من هذه الأنواع ضد يفهم منه تعريفه، ويعرف به الفرق بين هذه الأنواع وإن كانت متلازمة.

فإذا عرفت أن توحيد الربوبية هو الإقرار بأن الله تعالى هو الخالق الرازق المحيي المميت وغير ذلك من صفات الربوبية، فضد ذلك هو اعتقاد العبد وجود متصرف مع الله فيما لا يقدر عليه إلا الله.

وإذا عرفت أن توحيد الأسماء والصفات هو: أن يدعي الله تعالى بما سمى به نفسه وأن يوصف بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وينفي عنه التمثيل والتعطيل، فضد ذلك شيئان ويعمهما اسم الإلحاد:

أحدهما: نفي ذلك عن الله عز وجل وتعطيله عن صفات كماله، ونعوت جلاله الثابتة بالكتاب والسنة.

ثانيهما: تمثيل صفات الله تعالى بصفات خلقه، وقد قال تعالى: **[لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ]** {الشُّورى:١١} .

وإذا عرفت أن توحيد الإلهية هو: إفراد الله بالعبادة أو نفي العبادة عن كل ما سوى الله ـ تعالى ت فضد ذلك هو صرف شيء من العبادة لغير الله عز وجل، وهذا هو الغالب على عامة المشركين، وفيه الخصومة بين جميع الرسل وأممها[١] .

التوحيد : مصدر وحَّد يوحد توحيداً، أي: جعله واحداً. وسُمّي دين الإسلام توحيداً، لأن مبناه على أن الله واحد في ملكه وأفعاله لا شريك له، وواحد في ذاته وصفاته لا نظير له، وواحد في الهيتة وعبادته لا ندّ له، وهي متلازمة، كل نوع منا لا ينفك عن الآخر، فمن أتى بنوع منها ولم يأت بالآخر، فماذاك إلا لأنه لم يأت به على الوجه المطلوب[٢] .

فتوحيد الربوبية: هو توحيد الله بأفعاله من الخلق والرزق والإماتة والإحياء وتصريف الأمور لا شريك في ذلك[٣] .

وتوحيد الألوهية: هو إفراد الله عز وجل بالعبادة، لأنه المستحق أن يعبد وحده لا شريك له[٤].

وتوحيد الأسماء والصفات: هو الإيمان والتصديق بكل ما سمى الله به نفسه أو وصف به نفسه من الأسماء الحسنى والصفات العليا، وإثباتها على الوجه اللائق به تعالى من غير تحريف ولا تكييف ولا تمثيل ولا تعطيل[١] .

---

(١) انظر: معارج القبول، للعلامة حافظ الحكمي (٤٥٩/٢) ضبط وتعليق عمر محمود أبو عمر، ط ، الثالثة، ١٤١٥هـ، دار ابن القيم، الدمام.

(٢) انظر: تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد (٢١).

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٣١/١٠) ودرء التعارض (٣٧٧/٩) ولوامع الأنوار للسفاريني (١٢٨/١).

(٤) شرح الطحاوية، لابن أبي العز (٢٤/١).

فتوحيد الربوبية يعرف بالتوحيد العلمي وهو: العلم بذات الله وإثبات وجوده وما لذاته المقدسة من صفات الكمال ومباينته لخلقه وتنزيهه عن العيوب والنقائص فتوحيد الربوبية يشمل إثبات الذات وإثبات الأسماء والصفات، ولا عمل للمكلف إلا في العلم الصحيح بهذا التوحيد، ولا طريق إلى العلم بذلك إلا طريق الوحي المعصوم من الكتاب والسنة.

ويسمى أيضاً: توحيد المعرفة والإثبات، أي أنه لا عمل للمكلف إلا المعرفة الصحيحة بالله وصفاته وأفعاله واعتقاد ذلك وإثباته.

وأما توحيد الألوهية: فهو التوحيد العملي، ويسمى: توحيد العبادة، وتوحيد القصد، وتوحيد الإرادة والطلب.

فحقيقته إخلاص العبادة لله وقصده بها وحده دون غيره، وهو مبني على اعتقاد الربوبية، والإيمان بالله رباً وإثبات كماله ـ تعالى ـ فتوحيد الألوهية هو فعل المكلف أي أن المكلفين هم الذين يوحدون الله بأفعالهم فيفردونه بالعبادة ولا يشركون به شيئاً[٢] .

والمتكلمون وإن كانوا يرون أن الله ـ تعالى ـ هو المستحق للعبادة، لكنهم يقصرون في فهم هذا التوحيد.

فالمتكلمون قد أجمعوا على عدم اعتبار توحيد الألوهية أول واجب على المكلفين، وذكروا أشياء ومسائل زعموا أنها أول واجب كالنظر والقصد إلى النظر المؤدي إلى معرفة الله، ثم بعد ذلك يتجه التكليف عندهم إلى البحث عن وحدانية الذات والأفعال، وهذه خلاف ما دلت عليه النصوص وخلاف ما أجمع عليه السلف ـ رضي الله عنهم ـ[٣] .

---

(١) مجموع الفتاوى (٥٦/١٠) ودرء التعارض (٢٥٠/٦).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٥٤/١٠) ومدارج السالكين (٤٦١/٣) والصواعق المرسلة (٤٠٢/٢) ومنهاج السنة (٢٩٢/٣).

(٣) انظر: المرجع السابق.

المسألة الثانية: الفرق بين التوحيد عند أهل السنة وعند المتكلمين:

يرى كثير من أهل الكلام أن معنى كلمة (إله) أي القادر على الاختراع.

قال البغدادي: "واختلف أصحابنا في معنى كلمة الإله: فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلهية، وهي القدرة على اختراع الأعيان، وهو اختيار أبي الحسن الأشعري"[١] فالتوحيد عند المتكلمين: هو اعتقاد أن الله واحد في ذاته لا قسيم له، واحد في صفاته لا شبيه له، واحد في أفعاله لا شريك له[٢] .

وأشهر هذه الأنواع عندهم هو الثالث، وهو توحيد الأفعال وهو أن خالق العالم واحد ويحتجون على ذلك بما يذكرونه من دلالة التمانع وغيرها ويظنون أن هذا هو التوحيد المطلوب، وأن هذا هو معنى قولنا: "لا إله إلا الله ".

فلتوحيد عند سلف الأمة أهل السنة والجماعة، كما تقدم الاعتقاد الجازم بربوبية الله وألوهيته وإثبات ما له من الأسماء والصفات على الوجه اللائق به تعالى.

فمفهوم التوحيد عند المتكلمين مختص بتوحيد الربوبية، بينما المفهوم الذي دلت عليه النصوص من الكتاب والسنة القولية والعملية هو أن التوحيد مشتمل على إثبات حقيقة الرب وأسمائه وصفاته وإفراده سبحانه بالعبادة لا شريك له.

بل إن إفراده بالعبادة هو المقصود الأعظم من بعثة الرسل وإنزال الكتب، إذ الإقرار بالربوبية أمر فطري لا يعرف له منكر أو جاحد إلا أقوام قليلون عبر تاريخ الإنسانية الطويل، وحاملهم على ذلك الاستكبار والجحود، لا خفاء الأمر وعدم ظهوره.

فالمتكلمون يجعلون التوحيد الذي دعت إليه الرسل هو توحيد الربوبية ـ أي الإقرار والاعتراف بوجود الخالق وما له من الأفعال ـ وليس الأمر كذلك بل التوحيد الذي دعت إليه الرسل ـ عليهم السلام ـ هو توحيد الألهية ـ العبادة ـ المتضمن لتوحيد الربوبية.

فالرسل عليهم السلام كانت تحتج على أقوامها بإقرارهم بالربوبية ليلزموهم بلازمه وهو توحيد الألهية، أي إفراد الله بالعبادة[٣] .

وليس معنى هذا أن السلف لا يرون دلالة "لا إله إلا الله" على الربوبية، فهذا لم يقله أحدٌ منهم، بل معناه: أنه ليست في الإسلام دعوة للمعرفة والإثبات والإقرار سابقة للدعوة إلى عبادة الله وحده وترك الشرك، بل هما متلازمتان، فليس هناك مساحة وفاصل زمني يدعى فيه المكلف إلى الإقرار بالربوبية فإذا أقرَّ واعترف دُعِي إلى العبادة لله وترك الشرك به، فالسيرة العملية والقولية للرسول ﷺ ترد هذا الزعم، فكان

---

(١) أصول الدين، للبغدادي (١٢٣).

(٢) انظر: مجرد مقالات الأشعري (٥٥) والإنصاف للباقلاني (٣٣-٣٤) والإرشاد، للجويني (٤٩).

(٣) انظر: منهاج السنة (٦٥/٢) وتلخيص الاستغاثة لابن تيمية (١٥٧) والصفدية (١٤٨/١) واقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٨٤٥/٢) وشرح العقيدة الطحاوية (٢٨/١) (٧٢/١).

يدعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له وإخلاص الدين له وترك ما كان يعبد آباؤهم من الأوثان وفي ذات الوقت يصحح المفاهيم المنحرفة لديهم حول ربوبية الله وأنه الخالق القادر المحيي المميت وغير ذلك من صفات الربوبية فكان السلف أسعد الفريقين باتباع القرآن الكريم وسنة المصطفى ـ ﷺ ـ في العلم بحقيقة مفهوم التوحيد الذي جاء به محمد ﷺ ، بخلاف غيرهم من سلكوا في مفهوم التوحيد وإقراره مسلكاً جدلياً يثبت الربوبية ـ فقط ـ على منكريها دون أن يكون لتوحيد الألوهية نصيب من مفهوم التوحيد شرعاً.

المسألة الثالثة: الفرق بين الشرك الأكبر والأصغر:

الشرك والشَّركة بمعنى واحد، وهو كون الشيء بين اثنين لا ينفرد به أحدهما[1].

وكل منهما لَه منه . الشيء . نصيب وحظ[2] .

والشرك شرعاً: ضد التوحيد.

وهو: أن يجعل لله عدلاً في فيما يستحقه وحده، فمن عدل بالله غيره في شيء من خصائصه سبحانه فهو مشرك[3] ، فاتخاذ شريك مع الله في ربوبيته أو في الهيتة هذا هو معنى الشرك في الشرع.

والشرك إذا أطلق في الكتاب والسنة وكلام السلف فإنه ينصرف إلى الشرك في الألوهية والشرك ينقسم إلى قسمين:

١- الشرك الأكبر: هو أن يجعل لله نداً في ربوبيته أو في ألوهيته أو في أسمائه وصفاته[4] ، أو هو: أن يسوِي غير الله بالله فيما هو ن خصائص الله[5] .

فمن صرف شيئاً من العبادات لغير الله فقد أشرك به شركاً يبطل التوحيد وينافيه كدعاء غير الله والنذر له، والذبح والسجود، وعمل السحر فإنه عبادة للشياطين واستغاثة بها.

فالشرك الأكبر فيه تنديد كامل وصرف للعبادة لمن لا يستحقها، أو وصف غير الله بما يختص الله به ولا يجوز أن يشاركه أحد فيه.

٢- الشرك الأصغر: وهو كلٍ ما نهى عنه الشرع مما هو ذريعة إلى الشرك الأكبر، ووسيلة للوقوع فيه، وجاء في النصوص تسميته شركا؛ ولكنه لا يخرج من الملة[6] .

فالتنديد فيه ناقص وليس كاملاً، ولذلك كان شركاً أصغر.

والفرق بين الشرك الأكبر والأصغر:

١- أن الأكبر لا يغفر لصاحبه، أما الأصغر فتحت المشيئة.

٢- أن الشرك الأكبر محبط لجميع الأعمال، وأما الأصغر فلا يحبط إلا العمل الذي قارنه.

٣- أن الشرك الأكبر مخرج عن الملة الإسلامية، وأما الأصغر فلا يخرج من الملة.

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/٣٦٥).

(٢) انظر: لسان العرب (٤/٢٢٤٨).

(٣) انظر: الاستقامة لابن تيمية (١/٣٤٤) والفتاوى (١٣/١٩) وإعلام الموقعين (١/٤١٣).

(٤) انظر: مدارج السالكين (١/٣٧٣) وحاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (٥٠)، القول السديد، لابن سعدي (٤٨) وعقيدة التوحيد، للشيخ صالح الفوزان (٩٢).

(٥) حاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (٥٠).

(٦) انظر: القول السديد (٤٨) وحاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (٥٠) وفتاوى اللجنة الدائمة (١/٥١٧) ومجموع فتاوى ابن باز (١/٥٦) ومجموع فتاوى ابن عثيمين (٢/٢٠٣).

٤- أن الشرك الأكبر صاحبه خالد مخلد في النار، وأما الأصغر فكغيره من الذنوب، وقيل أنه لا يغفر لصاحبه إلا بالتوبة كالأكبر[١] .

فاهم فرق بين الشرك الأكبر والشرك الأصغر، هو أن الشرك الأكبر يخرج فاعله من الإسلام، أما الشرك الأصغر فلا يخرجه من الإسلام، بل فاعله مرتكب لكبيرة من كبائر الذنوب، فتسميته شركاً مؤذنة بذلك.

دلّ على هذا التفريق في الحكم النصوص نفسها التي جاءت بتسمية بعض الأقوال أو الأفعال شركاً، لكن الشارع لم يرتب عليها أحكام الشرك الأكبر، كالحلف بغير الله وقول ما شاء الله وشئت ويسير الرياء، وقول: لولا الله وفلان ونحو ذلك[٢] .

---

(١) الكواشف الجلية عن معاني الواسطية، للشيخ عبدالعزيز السلمان (٣٢٢)، ط، السادسة، ١٣٩٨هـ، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض. وانظر: الشيخ السعدي وجهوده في توضيح العقيدة (١٨٨) للشيخ عبدالرزاق العباد، ط ، الأولى، ١٤١١هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

(٢) انظر: فتح الباري (٥٤٠/١١)، ومجموع الفتاوى لابن تيمية (٢٠٤/١) والجواب الكافي لابن القيم (١٤٠)، والقول السديد شرح كتاب التوحيد (١٥٢).

المسألة الرابعة: الفرق بين الكفر والشرك:

تقدم في المسألة السابقة الحديث عن الشرك بنوعيه، أما الكفر فهو في اللغة: الستر والتغطية[١] .
فكل من ستر شيئاً فقد كفره وكفره[٢] ، ومنه تكفير السيئات، أي سترها.
والكفر في الشرع: هو عدم الإيمان[٣] ، فالكافر يغطي الأيمان ويجحده، فالكفر ضده الإسلام والإيمان.

والشرك ضده التوحيد، والكفر ضده الإسلام والإيمان، فالكفر أعم وأشمل من الشرك، فكل شرك كفر، وليس كل كفر شركاً، فالشرك بعض من أفراد الكفر، والكفر بعض أفراده شرك، وليس كل كفر شركاً.

قال أبو محمد بن حزم ـ رحمه الله ـ: "واتفقوا على تسمية اليهود والنصارى كفاراً، واختلفوا في تسميتهم مشركين، واتفقوا على أن من عداهم من أهل الحرب يسمون مشركين"[٤] .

قال العلامة سليمان بن عبدالله آل الشيخ: "ولفظ الشرك يدل على أن المشركين كانوا يعبدون الله، ولكن كانوا يشركون به غيره من الأوثان والصالحين والأصنام"[٥] .

وقال العلامة عبدالرحمن بن قاسم رحمه الله: "والشرك والكفر قد يطلقان بمعنى واحد، وهو الكفر بالله، وقد يفرق بينهما، فيخص الشرك بقصد الأوثان وغيرها من المخلوقات مع الاعتراف بالله، فيكون الكفر أعم"[٦] .

وقال العلامة ابن سعدي ـ رحمه الله ـ: "الكفر أعم من الشرك، فمن جحد ما جاء به الرسول أو جحد بعضه بلا تأويل فهو الكافر من أي دين يكون.."[٧] .

"فالكفر يكون بتسوية غير الله مع الله، ويكون بالحجر المطلق وعليه فكل شرك، هو كفر، وليس كل كفر هو شرك حيث يكون الكفر جحوداً لا تسوية فيه، كما لو سب الله ورسوله مثلاً، وعليه فكل مشرك كافر وليس كل كافر مشركاً. فيكون بينهما العموم والخصوص المطلق، فالشرك والمشرك أخص مطلقاً من الكفر والكافر، والكفر والكافر، أعم مطلقاً من الشرك والمشرك"[٨] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١٩١/٥).

(٢) لسان العرب (٣٨٩٨/٧).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٨٦/٢٠).

(٤) مراتب الإجماع، لابن حزم (٢-٣)، وانظر مجموع الفتاوى (٢١٣/٣٥).

(٥) تيسير العزيز الحميد (٥٦).

(٦) حاشية كتاب التوحيد (٢-٣).

(٧) تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن (٤٩٣).

(٨) المدخل لدراسة العقيدة (١٨١) د. إبراهيم البريكان، ط السادسة ١٤٢٣هـ، دار السنة، السعودية.

هذا وقد تقدم بيان أنواع الشرك والفرق بينهما في المسألة السابعة، أما الكفر، فهو كذلك ينقسم إلى قسمين:

١- كفر أكبر: وهو جحد ما لا يتم الإسلام بدونه.

٢- كفر أصغر: وهو جحد ما لا يتم كمال الإسلام الواجب بدونه[١] .

تنبيه:

ما قيل في الفرق بين الشرك الأصغرِ والأكبر هو تماماً الفرق كذلك بين الكفر الأكبر والأصغر فهناك أعمال جاء في الشرع تسميتها كفراً، لكن الشارع لم يجعلها مخرجة من الملة، كقتال المسلم والاستسقاء بالأنواء، والنياحة على الميت، والطعن في الأنساب، والانتساب إلى غير أبيه، ونحو ذلك مما ورد في النصوص تسميته كفراً لكنه لا يخرج من الملة[٢] .

---

(١) انظر: المدخل لدراسة العقيدة، للبريكان (١٨٢) ومدارج السالكين، لابن القيم (١/٣٣٥).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/٥١٠-٥٢٠) ومنهاج السنة (٥/٢٠٤-٢٠٥) وشرح الأصفهانية، لابن تيمية (١٤٤) تحقيق مخلوف.

المسألة الخامسة: الفرق بين النفاق الأكبر والنفاق الأصغر:

النفاق في اللغة: مصدر نافق، يقال نافق ينافق نفاقاً ومنافقةً، وهو مأخوذ من نافقاء اليربوع، فإنه إذا طُلب من جحره هرب من المخرج الآخر[1] .

وهكذا المنافق يخرج من الأيمان من غير الوجه الذي يدخل فيه، فهو يظهر شيئاً ويخفي شيئاً آخر.

والنفاق في الشرع: هو إظهار الإسلام والخير، وإبطان الكفر والشر[2] .

وقيل: هو إظهار القول باللسان أو الفعل، بخلاف ما في القلب من القول والاعتقاد[3] .

فالمنافق هو: الذي يبطن الكفر ويستره، ويظهر الإيمان كذباً فالكذب أخص صفات المنافقين[4] .

فأساس النفاق الذي يبنى عليه هو اختلاف السريرة والعلانية.

والنفاق في الشرع ينقسم إلى أكبر وأصغر كالشرك والكفر، وذلك حسب دلالة النصوص، وهناك من العلماء من يسمي النفاق الأكبر بالنفاق الاعتقادي، والنفاق الأصغر بالنفاق العملي، ولا مشاحة في الاصطلاح، والجميع متفقون على أن الأكبر أو الاعتقادي مخرج من الملة.

أما الأصغر ـ العملي ـ فلا يخرج من الملة[5] .

فالنفاق الأكبر هو: أن يظهِر الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، وهو في الباطن منسلخ من ذلك كله مكذب به، ولهذا سمي بالاعتقادي.

النوع الثاني، النفاق الأصغر: وهو عمل شيء من أعمال المنافقين مع بقاء الإيمان في القلب[6] .

ولهذا سمي بالعملي، كقوله ﷺ "أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها؟ إذا أؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر"[7] .

ومثل ذلك التكاسل عن الصلاة مع الجماعة، وكذلك الإعراض عن الجهاد، قال ﷺ : "من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق"[8] .

ومن الفروق بين النفاق الأكبر والأصغر.

---

(١) انظر: لسان العرب (١٠/٣٥٨) والمفردات للراغب (٥٠٢).

(٢) عقيدة التوحيد، صالح الفوزان (١٠٥).

(٣) عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، للمباركفوري (١٠/٩٧).

(٤) انظر: تفسير الطبري (١/٢٦٨).

(٥) انظر: تفسير ابن كثير (١/٤٧) وفتح الباري (١/٨٩) ومجموع الفتاوى (٢٨/٤٣٤) ومدارج السالكين (١/٣٧٦) وجامع العلوم والحكم (٤٠٣).

(٦) عقيدة التوحيد، للفوزان (١٠٨).

(٧) أخرجه البخاري (٣٤) ومسلم (٤٦-٤٧).

(٨) أخرجه مسلم (١٩١٠).

١- أن النفاق الأكبر يخرج من الملة، والنفاق الأصغر لا يخرج من الملة.

٢- أن النفاق الأكبر هو اختلاف السر والعلانية في الاعتقاد.

أما النفاق الأصغر، فهو اختلاف السر والعلانية في الأعمال.

٣- أن النفاق الأكبر لا يجامع الإيمان، أما النفاق الأصغر فقد يصدر من المؤمن[١] .

والنفاق أخطر من الكفر على الأمة المسلمة وعلى دينها ولذلك كانت عقوبة المنافق . النفاق الأكبر . هو الدرك الأسفل من النار، فهو تحت الكافرين وأشد عذاباً منهم.

تنبيه:

ويحسن هنا ذكر الفرق بين المصطلحات الشرعية الثلاثة سابقة الذكر، وهي الشرك والكفر والنفاق.

فالكفر جحد وإنكار بالظاهر والباطن، وأما النفاق فإنكار وجحد بالباطن دون الظاهر، فيكون الكفر أعم من النفاق من جهة كونه يحصل بالظاهر والباطن، والنفاق أخص من جهة أنه لا يكون إلا بالباطن، وهذا نفس الفرق بين المنافق والمشرك، فإن الشرك يكون بالظاهر والباطن أما النفاق فلا يكون إلا بالباطن، كما أن الشرك لا يكون إلا بتسوية، والنفاق يكون بتسوية وبغير تسوية، فالشرك أعم والنفاق أخص، فالكفر أعم من الشرك ومن النفاق، والشرك أعم من النفاق وأخص من الكفر[٢] .

---

(١) انظر: عقيدة التوحيد (١٠٩)، ومجموعة التوحيد (٧).

(٢) انظر: المدخل لدراسة العقيد'، للبريكان (١٩٤).

المسألة السادسة: الفرق بين السنة والبدعة:

السنة في اللغة: هي السيرة والطريقة[1] .

وهي عند علماء السلف: ما كان عليه النبي ﷺ من العلم والعمل والهدي الظاهر والباطن[2] .

فالسنة عند الإطلاق، هي الشريعة، وهي ما شرعه الله ورسوله من الدين فتشمل أصول الدين وفروعه .

أما البدعة، فهي في اللغة: تطلق على البدء، والإحداث، والاختراع، والانقطاع[3].

أما في الشرع: فهي كل ما لم يشرعه الله من الدين، فكل من زاد بشيء لم يشرعه الله فذاك بدعة، وإن كان متأولاً فيه"[4] .

فالبدعة كل ما خالف الكتاب والسنة، أو إجماع سلف الأمة من الاعتقادات والعبادات[5] ، فمن الفروق بين السنة والبدعة:

١- فالسنة اتباع والبدعة خلاف وشقاق، والسنة سير على هدي النبي . صلى الله عليه وسلم . وما تقتضيه الأدلة الشرعية والبدعة مخالفة للنبي ﷺ واتباع للهوى وهجر للأدلة أو تحريفها.

٢- السنة صاحبها مأجور ومثاب، والبدعة صاحبها مذموم متوعد بالعذاب والعقاب.

٣- السنة تهدي للحق، والبدعة مصادمة له.

٤- السنة قولٌ بما قال الله ورسوله، والبدعة قول على الله ورسوله بلا علم.

٥- السنة تسليم لله ورسوله، والبدعة استدراك على الله ورسوله ﷺ وتقدم بين يدي الله ورسوله ﷺ .

٦- السنة تعظيم لمقام النبوة، والبدعة انتقاص من مقامها واتهام للنبي بالتقصير بلسان الحال.

٧- السنة تتضمن اعتقاد أن هذا الدين قد أكمله الله وأتم على أهله النعمة، والبدعة تتضمن عكس ذلك وضده[6] .

فيجب أن يسلك المكلف في توحيده وعبادته لله ما كان عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من القول والعمل والاعتقاد من إخلاص الدين لله، والبعد عن التعبد بالمحدثات وما لا دليل عليه، ورأس ذلك التوحيد فيجنب ما أحدثه الناس من وسائل الشرك، كالغلو في الصالحين وبناء المساجد على القبور والدعاء

---

(١) انظر: لسان العرب (٣٩٥/٦) ومختار الصحح (١٣٣).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (٣٥٨/٣).

(٣) انظر: لسان العرب (٣١/١) والقاموس المحيط (٩٠٦).

(٤) الاستقامة، لابن تيمية (٤٢/١).

(٥) انظر: مجموع الفتاوى (٣٤٦/٨).

(٦) انظر: تفسير الطبري (٧٩/٦) وتعليقات ابن القيم على سنن أبي داود (٢٩٨/١٢-٢٩٩) مطبوع بحاشية عون المعبود، والاعتصام، للشاطبي (٤٩/١).

عندها واتخاذها مساجد وتخصيصها ورفعها، وإقامة المولد والأعياد للأنبياء أو الأولياء أو المناسبات الدينية، مما لم يشرعه الله ولا رسوله صلى الله عليه وسلم، فبمعرفة الفرق بين السنة والبدعة، يظهر الحق وينكشف الباطل وتزول الشبهات، وتنشرح الصدور للحق وللعمل به.

المسألة السابعة: الفرق بين فهم الحجة وقيام الحجة في دين الله:

الحجة هي الرسالة، وقيامها هو: بلوغها للمكلفين، ووصولها إليهم، وهي كلام الله وكلام رسوله ﷺ في كتاب الله القرآن الكريم وسنة النبي ﷺ قولاً أو فعلاً أو تقريراً.

كما قال تعالى: **[رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ وَكَانَ اللهُ عَزِيزًا حَكِيمًا]** {النساء:١٦٥} .

وقال: **[وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا القُرْآَنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ]** {الأنعام:١٩}.

وأما قبل بلوغها ووصولها للمكلفين فلا مؤاخذة بالاتفاق قال تعالى: **[وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا]** {الإسراء:١٥} أي رسولاً يبلغ عن الله أمره ونهيه، كما قال تعالى: **[وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا البَلَاغُ المُبِينُ]** {النور:٥٤} .

أما فهم الحجة: فهو كون المكلف عاقلاً بالغاً، فلا تكليف على صبي أو مجنون أو من اعتراه عارض من عوارض الأهلية كالجهل ببعض النصوص وعدم بلوغها إياه فلا تلازم بين قيام الحجة وفهمها، فالحجة قد قامت ببعثة النبي ﷺ ونزول القرآن الكريم فكل عاقل مكلف بلغته دعوة النبي محمد ﷺ ودعوة القرآن الكريم فقد قامت عليه الحجة التي تثبت بها المطالبة بشرائع الإسلام في الدنيا والمؤاخذة على ذلك في الأخرى.

كما قال تعالى: **[وَأُوحِيَ إِلَيَّ هَذَا القُرْآَنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ]** {الأنعام:١٩} على وجه يمكنه العلم بها وخلا من الأعذار الشرعية.

"وقد أجمع العلماء على أن من بلغته دعوة الرسول ﷺ أن حجة الله قائمة عليه... وكل من بلغه القرآن فليس بمعذور فإن الأصول الكبار، التي هي أصل دين الإسلام، قد بينها الله تعالى في كتابه وأوضحها وأقام بها حجته على عباده، وليس المراد بفهم الحجة: أن يفهمها الإنسان فهماً جلياً كما يفهمها من هداه الله ووفقه وانقاد لأمره"(١) .

فوحدانية الله، وأنه رب العالمين، وأن العبادة حق له وحده لا يجوز الإشراك به فيها، وعموم بعثة النبي ﷺ ، وأن القرآن كلام الله وآخر كتبه المنزلة، كل هذه المسائل قد جاءت مفصلة ومبينة على وجه لا عذر فيه لعاقل، بل قد عرف حقيقة هذه المسائل المشركون في زمن النبي ﷺ وكذلك أهل الكتاب من اليهود والنصارى فضلاً عمن أسلم وآمن بما جاء به محمد ﷺ .

فقيام الحجة: المراد به بلوغها للمكلفين وقد تم وتحقق **[اليَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا]** {المائدة:٣}.

أما فهمها: فهو العلم بمعناها وما تقتضيه من الفعل أو الترك أو الحل.

---

(١) الدرر السنية (٧١/١١ وما بعدها) باختصار يسير.

وضابط الفهم: هو كون الشخص مكلفاً، وهو العاقل البالغ السالم من عوارض الأهلية.

ففهم الحجة يختلف عن قبولها والانقياد لها والرضى بها والتسليم لها والمحبة لمدلولها وغير ذلك من معاني الإيمان والدين.

فالفهم للحجة هو العلم بها، أما قبولها فأمر زائد، فكفار قريش وأهل الكتاب علموا وجوب عبادة الله وحده وتحريم الشرك به، وأن محمداً ﷺ رسولٌ من عند الله وهو المذكور في بشارات أنبيائهم ورسلهم ولكنهم لم يقبلوا ولم ينقادوا ولم يسلموا لله فما نفعهم ما علموا.

وهذا هو معنى قول علماء أهل السنة والجماعة يشترط قيام الحجة ولا يشترط فهمها إذا كان بلوغها على وجه صحيح يمكن العلم به[1].

ومن هنا نفهم الأوامر المتكررة في القرآن الكريم بتدبر آيات الله الشرعية والكونية والتفكر والتعقل وكذلك الأوامر المتكررة من الرسول صلى الله بتلاوة القرآن وتعلمه وتعليمه، والثناء على من فقه وعلم في دين الله، وفما ذاك إلا لطلب فهم هذا الكتاب وهو حجة الله على العالمين، كما قال تعالى: **[رُسُلًا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى اللهِ حُجَّةٌ بَعْدَ الرُّسُلِ]** {النساء:١٦٥} ، فليس بعد إرسال الرسول صلى الله عليه وسلم حجة لأحد قد بلغه القرآن وهو بين يديه ولا يمنعه من فهمه مانع شرعي فالإعراض عن هدى الله وتقليد الآباء والمشايخ والتعصب وصحبة الجاهلية لما كان عليه الأسلاف، فهذا هو خلق من كفروا بالرسول صلى الله عليه وسلم إبان بعثته ولكل قوم وارث، قال تعالى: **[وَالَّذِينَ كَفَرُوا عَمَّا أُنْذِرُوا مُعْرِضُونَ]** {الأحقاف:٣} ، وقال: **[أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ]** {فاطر:٣٧} .

أما من عذرهم الله ورسوله فهؤلاء مبينون وحجتهم معتبرة شرعاً كالمجانين والأطفال وأهل الفترة، ومن نشأ بعيداً عن بلاد العلم وأهله ونحوهم ممن يذكرهم أهل العلم.

---

(١) انظر في جميع ما تقدم: مجموع الفتاوى (١٥٢/٢) (٣٤٦/٢٣) ورسالة في تكفير المعين، والفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة (٩-١٠) إسحاق آل الشيخ، ط الأولى، دار طيبة، الرياض، كشف الشبهتين (٩١-٩٢) سليمان بن سحمان، تحقيق عبدالسلام البرجس، ط، الأولى دار العاصمة، ١٤٠٨هـ، الرياض، الدرر السنية (٩٣/١٠-٩٥).

المسألة الثامنة: الفروق بين تكفير المقالة، وتكفير القائل:

تعرف هذه المسألة أيضاً بترجمة أخرى وهي "مسألة: "تكفير المعين".

والفرق بين تكفير المقالة، وتكفير القائل، هو أن تكفير المقالة التي ثبت في الشرع اشتمالها على الكفر لا خلاف ولا نزاع فيه بين علماء الإسلام لوضوح النصوص والاتفاق على دلالتها كالدعوة إلى عبادة غير الله أو استحلال ما أجمع على تحريمه الله أو إنكار الأحكام الثابتة المعلومة من الدين بالضرورة فكل هذه المقالات كفر هذا على سبيل العموم والإطلاق.

أما القائل أو الفاعل، فلا يطلق القول بتكفيره إلا بعد قيام الحجة الرسالية عليه التي يكفر مخالفها لأن من ثبت إسلامه بيقين، فلا يزول عنه إلا بيقين، ولا يزول بالشك[1] .

فتكفير المقالة على سبيل العموم، لا محذور فيه، بل هو مقتضى دلالة النصوص والنصيحة لله ولكتابه ولرسوله ولائمة المسلمين وعامتهم، وهو حفظ لحوزة الدين، وحدوده ومعالمه من أن تنتهك وتضيع.

أما تكفير القائل بعينه، فهذا فيه محاذير كثيرة أعظمها الحكم بخروجه من الإسلام، ما لم يكن هناك علم يقيني بحالة القائل وأنه قد تحققت فيه الشروط وانتفت عنه الموانع، فإسلامه متيقن فلا ينتقل عن هذا الحكم إلا بيقين مثله، وهذا يكون بتحقق الشروط وانتفاء الموانع، ككونه مكلفاً غير مكره، ولا متأول، عامداً قاصداً ونحو ذلك مما يذكره أهل العلم في باب عوارض الأهلية في مباحث التكليف.

قال ابن تيمية ـ رحمه الله ـ "فقد يكون الفعل أو المقالة كفراً، ويطلق القول بتكفير من قال تلك المقالة أو فعل ذلك الفعل. ويقال: من قال كذا، فهو كافر، أو من فعل ذلك، فهو كافر، لكن الشخص المعين الذي قال ذلك القول، أو فعل ذلك الفعل، لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها، وهذا الأمر مطرد في نصوص الوعيد عند أهل السنة والجماعة، فلا يشهد على معين من أهل القبلة بأنه من أهل النار؛ لجواز أن لا يلحقه؛ لفوات شرط أو لثبوت مانع"[2] .

فحاصل هذه المسألة أن تكفير المقالة جري على الظاهر وهو أمر مقطوع به ولا مدفع له.

وأما تكفير القائل فيحتاج إلى بينة مفصلة، وهو ما عبر عنه العلماء بانتفاء الموانع وتحقق الشروط[3].

---

(١) انظر: مجموع (١٢/٤٦٥).

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية (٣٥/١٦٥).

(٣) انظر: الموافقات، للشاطبي (٢/٢٧١-٢٧٢).

المسألة التاسعة: الفرق بين الإخلاص والإيمان:

الإخلاص في اللغة: تنقية الشيء وتهذيبه وتصفيته مما يكدره .

والإخلاص: التوحيد، ومنه سورة الإخلاص[1] .

والإيمان: التصديق والإقرار[2] .

والإخلاص في الشرع: إفراد المعبود عن غيره[3] .

وقيل هو: محض النية[4] .

أما الإيمان: فهو الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، والقدر من الله تعالى[5] .

والفرق بينهما أن الإخلاص أخصُّ من الإيمان، والإيمان أعم، فقد يكون الشخص مؤمناً الإيمان الواجب ولا يكون مخلصاً الإخلاص الواجب.

ومن الفروق أن فقد الإيمان مذهب للإسلام ومخرج من الملة.

بخلاف الإخلاص، فإنه قد يفقد ويقع الشخص في ضده وهو الرياء في بعض الأعمال أو الأقوال التعبدية ولا يخرجه ذلك من الإسلام وإن كان مبطلاً للعمل الذي خالطه، على تفصيلات للعلماء في ذلك، "بل قد يكون الرياء شركاً أكبر إذا كان بأصل الإيمان، كحال المنافقين في عهد النبي ـ ﷺ ـ"[6] .

والحاصل أن الإيمان حكم عام يتصف به أهل الإسلام، ولذلك جاء في القرآن كثيراً "يا أيها الذين آمنوا".

بينما الإخلاص يتعلق بآحاد الأفعال والأقوال وإيقاعها على مقتضى الإيمان المتقدم بأن تكون خالصة لله لا شريك لها فيها وهذا موافق لمعنى الإيمان والإخلاص في اللغة.

فالإيمان أعم، والإخلاص أخص، وهو إيقاع الأقوال والأفعال على مقتضى حقيقة الإيمان السابق فهو يمثل الجانب العملي للإيمان، فهو بناء الأعمال وإيقاعها على وفق الإيمان بالله ـ تعالى ـ والله أعلم.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة (١٣٩/٧) ومعجم مقاييس اللغة (٣٢٧).

(٢) انظر: لسان العرب (٢٣/١٣) والنهاية، لابن الأثير (٦٩/١).

(٣) مدارج السالكين، لابن القيم (١٣٦/١).

(٤) المبدع، لابن مفلح (١١٦/١).

(٥) وهو بيان الرسول ﷺ في حديث جبريل المشهور بالبخاري.

(٦) انظر: القول المفيد، للعلامة ابن عثيمين (١٢٢/١).

المسألة العاشرة: الفرق بين دعاء الصالحين والدعاء عند قبور الصالحين:

الدعاء: في اللغة هو النداء والسؤال والطلب[1] .

والدعاء عبادة، كما في الحديث الصحيح أنه ﷺ قال: "الدعاء هو العبادة"[2] .

وفي القرآن الكريم الكثير من الآيات التي تأمر بدعاء الله تعالى وتحذر من دعاء غيره مما اتخذه الناس آلهة لهم بغير علم كالأصنام، والجن، والقبور والغائبين، والأشجار، والأنبياء والصالحين وغير ذلك، وتبين كفر وشرك من دعاء غير الله تعالى ومن ذلك:

قوله تعالى: **[وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِنْ فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذًا مِنَ الظَّالِمِينَ]** {يونس:١٠٦}.

وقوله: **[وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ يَدْعُو مِنْ دُونِ اللهِ مَنْ لَا يَسْتَجِيبُ لَهُ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ وَهُمْ عَنْ دُعَائِهِمْ غَافِلُونَ(٥) وَإِذَا حُشِرَ النَّاسُ كَانُوا لَهُمْ أَعْدَاءً وَكَانُوا بِعِبَادَتِهِمْ كَافِرِينَ]** {الأحقاف:٥-٦}.

وقوله تعالى: **[وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللهِ إِلَهًا آَخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الكَافِرُونَ]** {المؤمنون:١١٧} .

وقوله تعالى: **[يُولِجُ اللَّيْلَ فِي النَّهَارِ وَيُولِجُ النَّهَارَ فِي اللَّيْلِ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِي لِأَجَلٍ مُسَمًّى ذَلِكُمُ اللهُ رَبُّكُمْ لَهُ المُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ(١٣) إِنْ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ القِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ]** {فاطر ١٣-١٤} .

وغير ذلك من الآيات قاطعة الدلالة على أن دعاء غير الله من الموتى والملائكة والأنبياء والصالحين والجن وغيرهم شرك أكبر مخرج من الملة وردة عن الإسلام إذا كان فاعل ذلك مسلماً.

فدعاء الصالحين شرك أكبر مخرج من ملة الإسلام، وهذا بإجماع علماء أهل الإسلام بل هو أصل كل شرك في العالم[3] .

أما دعاء الله عند قبور الصالحين، فشرك أصغر وأمر محرم، لأنه وسيلة إلى الشرك الأكبر وذريعة إليه وسبب قوي للغلو في هؤلاء المقبورين يفضي مع الزمن إلى اتخاذهم آلهة مع الله تعالى.

وقد جاء التغليظ والوعيد الشديد على من يعبد الله عند قبر رجل صالح مع أنه لا يقصد إلا الله فكيف إذا عبده ودعاه، ففي الصحيحين عن عائشة رضي الله عنها، أن أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة وما فيها من الصور فقال: "أولئك إذا مات فيهم الرجل الصالح

---

(١) انظر: المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني (١٧٠).

(٢) أخرجه أحمد في المسند (٢٦٧/٤) وأبو داود (١٤٧٩) والترمذي (٢٩٦٩)، وقال حسن صحيح.

(٣) انظر: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (٢١٥-٢٢٠).

أو العبد الصالح بنوا على قبره مسجداً ـ موضع العبادة ـ وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله تعالى"[1] .

وقال ﷺ : "لعنة الله على اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد"[2] ، فدعاء الصالحين وكل ما سوى الله شرك أكبر، أما دعاء الله عند قبور الصالحين فأمر محرم وشرك أصغر[3] .

وهذا هو الفرق بين المسألتين، والثانية وسيلة إلى الأولى، وخطوة من خطوات الشيطان، التي حذرنا الله ـ تعالى ـ منه ومن اتباع خطواته.

(١) البخاري (٤٢٧) ومسلم (٢٨) .

(٢) البخاري (٤٣٥) ومسلم (٥٣١) .

(٣) انظر: حاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (١٥٣).

المسألة الحادية عشر: الفرق بين الذبح لغير الله وبين الذبح بمكان يذبح فيه لغير الله:

الذبح النسك: وهو إراقة دم بهيمة الأنعام أو غيرها مما يحله الذبح تقرباً لله. وهو عبادة لا يجوز صرفها لغير الله تعالى.

قال تعالى: **[فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ]** {الكوثر:٢}، وقال: **[لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ(١٦٣) قُلْ أَغَيْرَ اللهِ أَبْغِي رَبًّا وَهُوَ رَبُّ كُلِّ شَيْءٍ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى ثُمَّ إِلَى رَبِّكُمْ مَرْجِعُكُمْ فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ]** {الأنعام ١٦٢-١٦٣} .

وقال ﷺ : "لعن الله من ذبح لغير الله"[١] ، فالذبح لغير الله شرك الذبح على وجه القربة عبادة، وصرف العبادة لغير الله شرك أكبر.

أما الذبح لله في مكان يذبح فيه لغير الله ، فأمر محرم، لما فيه من التشبه بالمشركين، وإحياء سنتهم، وتعظيم شعائرهم، وهو وسيلة إلى الذبح لمعظمي هذه الأمكنة وذريعة إليه، ووسيلة إلى الشرك، فكان محرما، وإنما لم يكن شركاً أكبر لكون الذابح يقصد الذبح لله والتقرب إليه، هذا هو الفرق بين المسألتين.

قال الشيخ عبدالرحمن بن سعدي: "فإن المكان الذي يذبح فيه المشركون لآلهتهم تقرباً إليها وشركاً بالله قد صار مشعراً من مشاعر الشرك، فإذا ذبح فيه المسلم ذبيحة ولو قصدها لله فقد تشبه بالمشركين، وشاركهم مشعرهم، والموافقة الظاهرة تدعوا إلى الموافقة الباطنة والميل إليهم، ومن هذا السبب نهى الشارع عن مشابهة الكفار في شعارهم وأعيادهم وهيئاتهم ولباسهم وجميع ما يختص بهم إبعاداً للمسلمين عن الموافقة لهم في الظاهر... حتى أنه نهى عن الصلاة النافلة في أوقات النهي التي يسجد المشركون فيها لغير الله خوفاً من التشبه والمحذور"[٢] .

(١) أخرجه مسلم (١٩٧٨).

(٢) القول السديد في مقاصد توحيد (٥٤-٥٥) طبعة دار الإفتاء السعودية.

المسألة الثانية عشر: الفرق بين التوسل المشروع والتوسل الممنوع:

التوسل في اللغة: هو التوصل واتخاذ السبب الموصل إلى المطلوب والوسيلة: فعيلة، بمعنى ما يتوصل به ويتقرب به[1] .

فالوسيلة هي السبب الموصل إلى المطلوب، وهي تنقسم على سبيل العموم إلى قسمين:

أ- وسيلة كونية:

وهي كل سبب طبيعي يوصل إلى المطلوب بخلقته التي خلقه الله عليها، ويؤدي إلى المطلوب بفطرته التي فطره الله عليها وهي مشتركة بين المؤمن والكافر من غير تفريق، ومن أمثلتها: الماء الذي هو وسيلة إلى رب الإنسان. والطعام الذي هو وسيلة إلى شبعه، واللباس الذي هو وسيلة إلى وقايته ونحو ذلك.

ب- وسيلة شرعية:

وهي كل سبب يوصل إلى المقصود عن طريق ما شرعه الله ـ تعالى ـ وبينه في كتابه، وسنة نبيه ﷺ وهذه خاصة بالمؤمن المتتبع أمر الله ورسوله، كالنطق بالشهادتين ابتغاء وجه الله وسيلة إلى دخول الجنة والنجاة من النار أو من الخلود فيها، والدعاء بالمأثور بعد الآذان سبب لحصول شفاعة النبي صلى الله عليه وسلم للداعي وصلة الرحم وسيلة لسعة الزرق وطول العمر وبركته، ونحو ذلك[2] .

وهذه المسألة معقودة لبيان التوسل المشروع والممنوع على وجه التعبد والتقرب لله ـ تعالى .

وهي بالمعنى العام في الشرع: التقرب إلى الله بطاعته، وهذا يدخل فيه كل ما أمر الله به وأمر به رسوله ﷺ سواء كان على وجه العبادة والطاعة وامتثال الأمر، أو كان على وجه السؤال له والاستعاذة به، رغبة في جلب المنافع، ودفع المضار، ولفظ الدعاء في القرآن بتناول هذا، وهذا هو الدعاء بمعنى العبادة، والدعاء بمعنى المسألة، وإن كان كل منهما يستلزم الآخرة[3] .

فالوسيلة التي أمر الله بابتغائها إليه: تعم الوسيلة في عبادته وفي مسألته[4] ، والتوسل بالمعنى الخاص هو: "التوسل في دعاء الله تعالى بأن يقرن الداعي بدعائه ما يكون سبباً في قبول دعائه"[5] .

فالتوسل المشروع: هو التقرب إلى الله تعالى وسؤاله بما جعله سبباً للمطلوب شرعاً من التقوى والأعمال الصالحة التي وعد أصحابها بكرامته[6] .

---

(١) انظر: تفسير أبي السعود (٤٨/٢) وتفسير البغوي (٥١/٦).

(٢) انظر: التوسل، أنواعه وأحكامه للعلامة الألباني (١٨-١٩) تحقيق: محمد العباسي، ط، الخامسة، ١٤٠٦هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٤١١) تحقيق محمد حامد الفقي، ط٢ ، دار المعرفة.

(٤) المرجع السابق (٤١٤).

(٥) الفتاوى، لابن عثيمين (٣٤٠/٢).

(٦) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية (٤١٠).

ويدخل في ذلك التوسل إلى الله بأسمائه وصفاته، وبالأعمال الصالحة التي عملها المتوسل، والتوسل بتوحيده وتصديق رسله، وإظهار الضعف والعجز والافتقار إليه، ودعاء المؤمنين بعضهم لبعض، والاعتراف بالتقصير والذنوب(١).

والتوسل الممنوع هو: سؤال الله بما ليس سبباً للمطلوب شرعاً(٢) .

كالتوسل بذوات المخلوقين، أو بجاههم، أو حقهم، ويدخل في ذلك الأنبياء والصالحون وكذلك طلب الشفاعة من الأموات، فكل هذا لم يجعله الله سبباً موصلاً لمرضاته بل منه ما هو كفر أكبر كدعاء غير الله وطلب قضاء الحوائج من الموتى والغائبين(٣) .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية . رحمه الله . في بيان سبب الغلط، والتباس التوسل المشروع بالتوسل الممنوع عند بعض الناس، قال: "فلفظ التوسل بالشخص والتوجه به والسؤال به: فيه إجمال واشتراك غلط بسببه من لم يفهم مقصود الصحابة: يراد به التسبب به، لكونه داعياً وشافعاً مثلاً، أو لكون الداعي مجيباً مطيعاً لأمره، مقتدياً به، فيكون التسبب إما بمحبة السائل له واتباعه له، وإما بدعاء الوسيلة وشفاعته.

ويراد به . الثاني . الإقسام به والتوسل بذاته. فلا يكون التوسل بشيء منه ولا بشيء من السائل بل بذاته، أو لمجرد الأقسام به على الله.

فهذا . الثاني . هو الذي كرهوه ونهوا عنه وكذلك لفظ السؤال بشيء قد يراد به المعنى الأول. وهو التسبب لكونه سبباً في حصول المطلوب. وقد يراد به الإقسام"(٤) .

تنبيه:

كيف تعرف صحة الوسائل ومشروعيتها؟

بالنسبة للوسائل الكونية، فلابد أن يكون السبب مباحاً في الشرع، وكذلك لابد من أن يكون قد ثبت تحقيقه للمطلوب كثير من أسباب التجارة وأسباب التطيب والتداوي ونحو ذلك.

أما الوسائل الشرعية فلا يشترط إلا ثبوتها في الشرع، لأنها عبادة، والعبادات مبناها على التوقيف(٥) .

---

(١) انظر: التوحيد، لصالح الفوزان (١٧٢).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٤١٠).

(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٣١٨/١) (٣١٩/١٠).

(٤) اقتضاء الصراط المستقيم (٤١٦).

(٥) انظر: التوسل أنواعه وأحكامه، للألباني (٢٤).

المسألة الثالثة عشر: الفرق بين الرقية الشرعية وبين الرقية الشركية:

الرقية هي: العوذه، أي ما يعوذ به المريض ومن به داء، وتكون مع النفث[١] .

والرقية في الاصطلاح: أدعية وألفاظ تقال، أو تتلى ثم ينفث فيها، ومنها ما له أثر عضوي في البدن، ومنها ما له أثر في الأرواح، ومنها جائز ومنها ممنوع[٢] .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "الرقي بمعنى التعويذ، والاسترقاء طلب الرقية، وهو من أنواع الدعاء"[٣] .

وقال الطيبي: الرقية: "ما يرقى به من الدعاء لطلب الشفاء"[٤] .

وقد ثبت أنه عليه الصلاة والسلام رقى نفسه، ورقى غيره، بل ثبت أنه رُقِيَ ـ أيضاً ـ رقاه جبريل ورقته عائشة ـ رضي الله عنها[٥] .

وقد قال ﷺ : "أعرضوا على رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك"[٦] .

فهذا الحديث النبوي الكريم هو الفرقان بين ما يجوز من الرقى وما لا يجوز وهو متفق مع الأصول القاطعة والواضحة من أن دعاء غير الله شرك أكبر.

قال الحافظ ابن حجر: "أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاث شروط، وهي:

١- أن تكون بكلام الله وبأسمائه وصفاته وبما أثر عن النبي ﷺ .

٢- أن تكون باللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره.

٣- أن لا يعتقد أن الرقية تؤثر بذاتها بل بإذن الله عز وجل"[٧] .

ومفهومه أن الرقية إذا اختل فيها أحد هذه الشروط الثلاثة فإنها تكون ممنوعة ولا تجوز.

فالرقية المشروعة هي ما تحقق فيه هذه الشروط، والممنوعة ما تخلفت فيها هذه الشروط أو أحدها، فالرقى التي يدعى فيها الجن أو الملائكة أو غير الله، أو بالكلام المطلسم الذي لا يفهم، أو اعتقاد أن الرقية مؤثرة بذاتها وبطبعها دون تقدير الله تعالى، فكل ذلك من الشرك ومن الرقى الشركية المحرمة.

---

(١) المحكم، لابن سيده (٣٠٩/٦) وتهذيب اللغة (٢٩٣/٩).

(٢) التمهيد شرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (٠٧) ط، الأولى ١٤٢٣هـ، دار التوحيد، الرياض.

(٣) مجموع الفتاوى (١٨٢/١).

(٤) فيض القدير، للمناوي (٤٩٠/١).

(٥) انظر في ذلك، صحيح مسلم (٢١٨٦) والبخاري (٥٧٣٥) والترمذي (٥٧٣٥).

(٦) أخرجه مسلم (٢٢٠٠).

(٧) فتح الباري (١٩٥/١٠) وانظر: شرح النووي على مسلم (٩٦/٣) ومجموع الفتاوى، لابن تيمية (٦١/١٩).

المسألة الرابعة عشر: الفرق بين السحر وبين النشرة:

السحر في اللغة: هو التحويه، وتخيل الشيء بخلاف حقيقته[1] وهو كل أمرٍ خفي سببه ودق مأخذه[2].

والنشرة في اللغة: بمعنى الرقية والعلاج للمريض، وسميت نشرة، لأنها ينشر بها عن المريض ما خامره من الداء أي يكشف ويزال[3] .

ويقال: إذا نشر المسقوع كان كأنما أنشط من عقال أي يذهب عنه سريعاً[4] .

أما السحر في الاصطلاح فهو: عزائم ورقى، وعقد تؤثر في القلوب والأبدان فيمرض ويقتل ويفرق بين المرء وزوجه[5] .

فهذا النوع من السحر يحصل عن طريق الاستعانة بالشياطين، والتقرب إليهم بالذبح والدعاء والعبادة، فيقومون بخدمة المتقرب بالتسلط على المسحور وإلحاق الضرر به، وما هم بضارين به من أحد إلا بإذن الله.

فالسحر كفر وشرك بالله، لأنه لا يتوصل إليه إلا بعبادة الشياطين والكفر بالله تعالى وهو أحد نواقض الإسلام.

أما النشرة في الاصطلاح، فهي على نوعين:

الأول: حل السحر بسحر مثله، فيتقرب الناشر والمنتشر للشيطان بما يحب فيبطل عمله عن المسحور، وهذا النوع حكمه حكم السحر، فإن النبي ﷺ سئل عن النشرة، فقال: "هي من عمل الشيطان"[6] .

الثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة فهذا مستحب لما فيه من النفع ورفع الضرر، وهو داخل في الرقية المشروعة بل المأمور بها[7].

ويجاب عن الحديث السابق الذي يصف النشرة بأنها من عمل الشيطان، بأنه محمول على النشرة المعهودة عند أهل الجاهلية، التي هي من عمل الشيطان.

قال العلامة ابن القيم: "والنشرة: حل السحر عن المسحور، وهي نوعان: حل سحر بسحر مثله، وهو الذي من عمل الشيطان، فإن السحر من عمله، فيتقرب إليه الناشر والمنتشر بما يحب، فيبطل عمله عن المسحور.

---

(١) انظر: معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري (٢٧٢).

(٢) انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة (١/٦٧٤) والقاموس المحيط، للفيروز آبادي (٤٠٥).

(٣) انظر: القاموس المحيط (٦٢١).

(٤) مختار الصحاح (٢/٨٢٨).

(٥) الكافي، لابن قدامة (٤/١٦٤) وكشاف القناع، للبهوتي (٦/١٨٦).

(٦) أخرجه أبو داود (٣٨٦٨) وصححه النووي في المجموع (٩/٦٧) كما حسنه الحافظ ابن حجر في الفتح (١٠/٢٤٤) والألباني في السلسلة الصحيحة (٦/٦١٢).

(٧) انظر: الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (١٠/٣١٨)، وفتح الباري، لابن حجر (١٠/٢٣٣).

والثاني: النشرة بالرقية والتعوذات والدعوات والأدوية المباحة؛ فهذا جائز بل مستحب"[1] .

وبهذا يتبين أن النشرة نوعان:

نشرة جائزة وهي بمعنى الرقية الشرعية ولابد أن تتوفر فيها شروط الرقية الشرعية، وقد تكون بالأدوية المباحة.

ونشرة محرمة، وهي ما كان عن طريق الاستعانة بالشياطين والتقرب إليهم، وهي من عمل الشيطان وحكمها حكم السحر، والله أعلم.

---

(١) إعلام الموقعين (٤/٣٠١).

المسألة الخامسة عشر: الفرق بين ما يباح من علم النجوم وما لا يباح:

التنجيم في اللغة: مصدر الفعل نجَّم، وهو مأخوذ من النجم، وهو الكوكب، وهو اسم علم على الثريا، والتنجيم: طلب العلم بالنجوم(١) .

أما في الاصطلاح: فقد عرفه ابن خلدون، فقال: "ما يزعمه أصحاب هذه الصناعة من أنهم يعرفون بها الكائنات في عالم العناصر قبل حدوثها من قبل معرفة قوى الكواكب وتأثيرها في المولّدات . المحدثات . العنصرية مفردة ومجتمعة، فتكون لذلك أوضاع الأفلاك والكواكب دالة على ما سيحدث من نوع من أنواع الكائنات الكلية العامة، والشخصية الجزئية "(٢) .

وعرفه شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: هو الاستدلال على الحوادث الأرضية بالأحوال الفلكية، والتمزيج بين القوى الفلكية والقوابل الأرضية كما يزعمون(٣).

فالتنجيم علم يزعم أصحابه أنهم يتعرفون من خلاله على الموت والحياة وزوال الدول وقيامها وفناء العالم ودوامه والسعود والنحوس وغير ذلك من المغيبات وذلك من معرفة التشكلات الفلكية وأوضاعها من مقابلة ومقارنة وتثليث وتربيع وتسديس، فمن خلال هذه التشكيلات والأحكام الفلكية تحصل التأثيرات الأرضية وتقع بموجب تلك التشكلات كأثر واجب من آثار هذه الأحكام الفلكية(٤) .

والنجوم خلقها الله تعالى لحكمة أوضحها وبينها في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ فمن تكلف فيها غير ذلك فقد ضل سواء السبيل فقد أخرج البخاري . رحمه الله . في صحيحه . تعليقاً عن قتادة بن دعامه السدوسي رحمه الله أنه قال: "قال الله تعلى **[وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ]** {الملك:٥} خلق الله هذه النجوم لثلاث: جعلها زينة للسماء ورجوماً للشياطين، وعلامات يهتدى بها، فمن تأول فيها بغير ذلك أخطأ وأضاع نصيبه وتكلف ما لا علم له به"(٥) .

وقد قسم العلماء العلم بالنجوم إلى قسمين:

الأول: محرم، وهو شرك وكفر بالله وهو ما تقدم ذكره في التعريف الاصطلاحي وكلام ابن خلدون، سواء زعموا أنها . أي النجوم . هي الفاعلة والمؤثرة بذاتها، أو زعموا أنها مؤثرة بإذنه . تعالى . فكل هذا شرك أكبر مخرج عن ملة الإسلام بالإجماع(٦) .

---

(١) انظر: الصحاح (٢٣٩/٥) ولسان العرب (٥٧٠/١٢).

(٢) المقدمة (٥١٩).

(٣) مجموع الفتاوى (١٩٢/٣٥).

(٤) انظر: معالم السنن، للخطابي (٣٧١/٥) ومفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زاده (٣٣٧/١).

(٥) صحيح البخاري (٢٢٤/٤) وانظر: تيسير العزيز الحميد، شرح كتاب التوحيد (٤٤٣).

(٦) انظر: البيان والتحصيل، لابن رشد (٤٠٧/١٧) والفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم (١٤٨/٥) والفتاوى المصرية، لابن تيمية (٣٣٠/١) ومفتاح دار السعادة، لابن القيم (١٦٦/٢).

وكذلك الزعم أنها لا تأثير لها البتة لكنها أدلة على مغيبات يفعلها الله تعالى ويحدثها عند هذه التشكلات فهذا كفر أكبر مخرج من الملة على الصحيح من أقوال أهل العلم[1] ، لأنه يتضمن ادعاء علم الغيب الذي استأثر الله بعلمه فهو في هذا الزعم كالكاهن والعراف، بل الكاهن والعراف لهم شبهة الآصال بمسترق السمع، وإن كان الجميع يشتركون في دعوى علم الغيب وهو كفر بالإجماع.

قال الشيخ سليمان بن عبدالله آل الشيخ: "من ادعى أن هذه الكواكب دلالات على علم الغيب فهو كافر، لأنه ادعى علم شيء استأثر الله بعلمه".

الثاني: ما يعرف بعلم التسيير:

وهو الاستدلال بالكواكب على معرفة الاتجاهات، ومعرفة بروج الشتاء والصيف، وأوقات التلقيح والتأبير، وجهات هبوب الرياح للملاحين، وصلاح الثمار ونحو ذلك.

فهذا النوع من العلم بالنجوم جائز ولا محذور فيه، لأنه يجعل النجوم وحركتها وقتاً وزمناً لهذه الأشياء لا سبباً لحدوثها، فهي علامات لدخول فصل الصيف أو فصل الشتاء أو نزول المطر وليست أسباباً لحصول ذلك ولا تأثير لها البتة[2] .

وبهذا يتبين الفرق بين ما يحل وما يحرم من علم النجوم.

---

(١) تيسير العزيز الحميد (٤٤٢) وانظر: تفسير القرطبي (٢٨/١٩) والتمهيد شرح كتاب التوحيد (٣٤٤).

(٢) انظر: التمهيد لشرح كتاب التوحيد (٣٤٥).

المسألة السادسة عشر: الفرق بين الشفاعة المثبتة والشفاعة المتغيبة:

الشفع في اللغة ضد الوتر، والشفع الزوج، فكأن الشافع ضم طلبه إلى طلب المشفوع له فصار شفعاً بعد أن كان وتراً[١] .

والشفاعة اصطلاحاً: هي سؤال الخير للغير[٢] .

وقيل: هي السؤال في التجاوز عن الذنوب والجرائم[٣] .

وهذه المسألة في بيان الفروق بين ما يزعمه المشركون من إثبات الشفاعة لهم من آلهتهم التي يدعونها من دون الله، وبين الشفاعة التي أثبتها الله في كتابه وأثبتها رسوله ـ ﷺ ـ وشروط قبولها وبيان أهلها، والشفاعة التي نفاها ويتعلق بها أهل الشرك افتراءاً على الله وقولاً عليه بلا علم.

فالمشركون الذين يعبدون الأصنام يقولون: إنها تشفع لهم عند الله، وهم يشركونها مع الله ـ تعالى ـ فيدعونها ويقولون أنها تشفع لهم ويستغيثون بها، وهم بذلك يظنون أنهم معظمون لله وهم في الحقيقة متنقصون لله؛ لأن الله عليم بكل شيء قادر على كل شيء، وله الحكم التام تبارك وتعالى.

فهذه الشفاعة التي يظنها المشركون قد نفاها الله يوم القيامة، ولن تقع أبداً فلن تشفع لهم أصنامهم وآلهتهم التي اتخذوها مع الله وأشركوا بها، فهي لن تنفع أنفسها ولن تنفع عابديها، كما قال تعالى: **[وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ]** {يونس:١٨} .

فأخبر أن سؤالهم للأصنام والموتى والغائبين والمقبورين الشفاعة، هو عبادة لها وشرك بالله تعالى، وليس للكافر والمشرك شفاعة يوم القيامة وليس من أهلها ولا تنفعهم، كما قال تعالى: **[فَمَا تَنْفَعُهُمْ شَفَاعَةُ الشَّافِعِينَ]** {المدَّثر:٤٨} وقال **[مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ]** {غافر:١٨} .

فالمشركون اعتقدوا في آلهتهم وأصنامهم أنها معين ووزير وشريك لله، فجعلوا لها نصيباً من الألوهية وصرفوا لها نصيباً من العبادة رجاء بركتها وشفاعتها فأكذبهم الله وأبطل حجتهم ودحضها، وبين أن ما يعملونه كفر وشرك بالله لا يتحصل أصحابه في الآخرة إلا على المقت والغضب والنار خالدين فيها أبداً قال تعالى: **[وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللهِ]** .

وقال تعالى: **[قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَاوَاتِ وَلَا فِي الأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍ وَمَا لَهُ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ(٢٢) وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَاعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ]** {سبأ: ٢٢-٢٣}.

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٣/٢٠١)، ولسان العرب (٨/١٨٣).

(٢) النهاية في غريب الحديث (٢/٤٨٥).

(٣) لوامع الأنوار البهية، للسفاريني (٢/٢٠٤).

قال شيخ الإسلام: "نفى الله عما سواه كل ما يتعلق به المشركون فنفى أن يكون لغيره ملك أو قسط منه، أو يكون عوناً لله، ولم يبق إلا الشفاعة، فبين أنها لا تنفع إلا لمن أذن له الرب كما قال تعالى: **[وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى]** {الأنبياء:٢٨}[١] .

وقال العلامة ابن القيم ـ رحمه الله ـ معلقاً على الآية السابقة ومبيناً بطلان شفاعة الأصنام وأنه لا شفاعة للمشركين، قال: "قد قطع الله تعالى كل الأسباب التي يتعلق بها المشركون جميعاً، قطعاً يعلم من تأمله وعرفه: أن من اتخذ من دون الله ولياً أو شفيعاً فهو كما قال **[كَمَثَلِ العَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ البُيُوتِ لَبَيْتُ العَنْكَبُوتِ]** {العنكبوت:٤١} .

فقال تعالى: **[قُلِ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللهِ]** {سبأ:٢٢} فالمشرك إنما يتخذه معبوده لما يعتقد أنه يحصل له به من النفع، والنفع لا يكون إلا ممن فيه خصلة من هذه الأربع: إما مالك لما يريده عابده منه، فإن لم يكن مالكاً كان شريكاً للمالك فإن لم يكن شريكاً له كان له معيناً وظهيرا، فإن لم يكن معيناً ولا ظهيراً كان شفيعاً عنده.

فنفى سبحانه المراتب الأربع نفياً مرتباً منتقلاً من الأعلى إلى ما دونه فنفى الملك والشركة والمظاهرة، والشفاعة التي يظنها المشرك، وأثبت شفاعة لا نصيب فيها لمشرك وهي الشفاعة بإذنه"[٢] .

فالشفاعة عند الله لا تحصل ولا تكون إلا بثلاثة أصول... لا شفاعة إلا بإذنه، ولا يأذن إلا لمن رضي قوله وعمله، ولا يرضى من القول والعمل إلا توحيده واتباع رسوله"[٣] .

فنفى الله الشفاعة التي يتعلق بها المشركون وأبطلها، واثبت شفاعة لا نصيب فيها لمشرك ولا تكون إلا بإذنه، ولمن رضي قوله وعمله، وهو لا يرضى إلا توحيده وعبادته، فأهل توحيده هم أسعد الناس بالشفاعة يوم القيامة. وبهذا يتبين الفرق بين الشفاعة المنفية والشفاعة المثبتة في القرآن الكريم.

فالشفاعة المثبتة عند الله هي من ثمرات توحيده وعبادته وإخلاص الدين له وعدم الشرك به، وهي إكرام من الله تعالى للشافع ورحمة للمشفوع له.

فلا يشفع أحدٌ عنده إلا بإذنه ولا يأذن إلا لمن كان من أهل التوحيد الخالص.

وأما ما يزعمه المشركون قديماً وحديثاً من أن أصنامهم وأوثانهم والأولياء والمقبورين والغائبين ونحوهم ممن يشركونهم مع الله ـ تعالى ـ في الدعاء والاستغاثة والنذر والتوكل وطلب المنافع ودفع المضار ـ أنهم يملكون الشفاعة ـ عند الله، فهذا زعم باطل نفاه الله في القرآن الكريم، فالشفاعة لا تكون إلا بإذن الله وهو المتفضل بها إذناً وقبولاً، وسببها الوحيد إخلاص الدين لله ـ تعالى ـ واجتناب الشرك به.

---

(١) كتاب التوحيد، للإمام محمد بن عبدالوهاب مع شرحه القول المفيد (٢٨).

(٢) مدارج السالكين (١/٣٤٣).

(٣) المرجع السابق (١/٣٤١).

وبمعرفة هذا الفرق ينسد باب كبير من أبواب الشرك تدعوا إليه شياطين الإنس والجن قد أضلوا به كثيراً من بني آدم عبر العصور والأزمان.

كما أنه بمعرفة حقيقته تنفتح أبواب الدعاء والعبادة لله والمحبة له والتوكل عليه وإخلاص الدين له، إذ الأمور كلها بيديه تبارك وتعالى وهو على كل شيء قدير.

المسألة السابعة عشر: الفرق بين الحب في الله والحب مع الله:

يقول العلامة ابن القيم: "لا تحد المحبة بحد أوضح منها، فالحدود لا تزيدها إلا خفاء وجفاء، فحدها وجودها، ولا توصف المحبة بوصف أظهر من "المحبة" وإنما يتكلم الناس في أسبابها وموجباتها، وعلاماتها وشواهدها وثمراتها وأحكامها. فحدودهم ورسومهم دارت على هذه الستة وتنوعت العبارات وكثرت الإشارات بحسب إدراك الشخص ومقامه وحاله، وملكه للعبارة"[1] .

وأصل الأعمال كلها هو المحبة، فالإنسان لا يعمل إلا لما يحب، إما لجلب منفعة، أو لدفع مضرة، وعبادة الله مبنية على المحبة، بل هي حقيقة العبادة[2] ، والفرق بين الحب في الله والحب مع الله، أن الحب في الله من كمال الإيمان، والحب مع الله هو عين الشرك.

فالحب في الله تابع لمحبة الله، فإذا أحب ما أحبه ربه ووليه كان ذلك الحب له وفيه كما يحب أنبيائه ورسله وملائكته وأوليائه لكونه تعالى يحبهم.

بخلاف الحب مع الله فهو نوعان، نوع يقدح في أصل التوحيد وهو شرك، ونوع يقدح في كمال الإخلاص ومحبة الله ولا يخرج من الإسلام.

فالنوع الأول: كمحبة المشركين لأوثانهم وأندادهم وآلهتهم مع الله كما يحبون الله، فهذه محبة تأله وموالاة يتبعها الخوف والرجاء والعبادة والدعاء، وهذه المحبة محض الشرك الذي لا يغفره الله.

النوع الثاني: محبة مازيّن للنفوس من النساء والبنين والذهب والفضة والخيل المسومة ونحوها: فيحبها محبة شهوة، وهي في الأصل مباحة، فإن قدمها وآثرها على محبة الله ورسوله ومحبة ما يحبه الله ورسوله، كان نقصاً في إيمانه وتوحيده وهو متوعد بالعقوبة على ذلك[3] .

فتبين أن الفرق بين الحب في الله والحب مع الله: هو أن الحب في الله عبادة لله وهو تابع لمحبة الله وفرع عنها، ومحبة الله هي موالاته في كل شيء، فأصل الولاية الحب، كما أن أصل العداوة البغض، وكمال المحبة بتحقيق إفراد الله ـ تعالى ـ بالألوهية وهو أن لا يبقى في القلب شيء لغير الله أصلاً، بل يبقى العبد موالياً لربه في كل شيء، يحب ما أحب ويبغض ما أبغض، ويرضى بما رضي، ويسخط بما سخط ويأمر بما أمر، وينهى عما نهى[4] .

أما الحب مع الله فهي محبة المشركين، الذين يحبون أصنامهم وآلهتهم التي اتخذوها من دون الله ، وكذلك محبة رؤسائهم ومعظميهم.

---

(١) مدارج السالكين (٣/٩).

(٢) انظر: القول المفيد (٣٧٠).

(٣) انظر: الروح، لابن القيم (٢٢٨-٢٢٩)، ط ، ١٤٠٨هـ، دار الجيل.

(٤) انظر: منهاج السنة، لابن تيمية (٥/٣٥٥).

فهي محبة شركية أوقعت هؤلاء في عبادة هؤلاء المحبوبين وساووا بين محبة الله ومحبة تلك المعبودات، فأحبوها محبة عبادة وتعظيم وطاعة وانقياد، فكانوا مشركين الشرك الأكبر بتلك المحبة.

قال تعالى: **[وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللهِ أَنْدَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللهِ وَالَّذِينَ آَمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا للهِ]** {البقرة:١٦٥}.

أما سائر أنواع المحبة كمحبة المال والولد والوالد والزوجة والطعام وسائر المتاع، فهو من الأمور الفطرية والعادية، ولا يؤاخذ الإنسان به إلا إذا قدَّمه على ما يحبه الله ورسوله فحينئذ يقع في الإثم المنافي لكمال التوحيد الواجب ويكون مستحقاً للعقوبة.

كما قال تعالى: **[قُلْ إِنْ كَانَ آَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللهِ وَرَسُولِهِ وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ فَتَرَبَّصُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللهُ بِأَمْرِهِ وَاللهُ لَا يَهْدِي القَوْمَ الفَاسِقِينَ]** {التوبة:٢٤}.

ففي الآية الكريمة وعيد على من كانت هذه الأمور الثمانية وما شابهها أحب إليه من دينه، فتهددهم وتوعدهم بالعقاب على إيثار محابهم على حب الله ورسوله وما يحبه الله ورسوله.

وبهذا يتضح الفرق بين الحب في الله وأنه عبادة لله ومتفرع عن محبة الله وتابع لها.

وبين الحب مع الله الذي هو: مساواة غيره به في محبة العبودية التي لا يجوز أن تتعلق بغيره أصلاً[١]

.

(١) انظر: حاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (٢٢٦)، ومدارج السالكين (٣/١٠-١١).

المسألة الثامنة عشر: الفرق بين الخوف الطبيعي وخوف السر:

الخوف من الله من أجل مقامات الدين وأشرفها وأفضلها وأجمع أنواع العبادة التي يجب إخلاصها لله.

وأصل الخوف: تألم القلب وانزعاجه بسبب توقع مكروه في المستقبل[1] .

وخوف السر: هو خوف العبادة والتذلل والتعظيم والخضوع وهذا لا يصلح إلا لله سبحانه، فصرفه لغير الله شرك أكبر، فمن خاف من غير الله من وثن أو طاغوت أو قبر أو غائب أو جني أو غير ذلك أن يصيبه بمكروه بمشيئته وقدرته وإن لم يباشره فقد أشرك الشرك الأكبر[2] .

فهذا النوع من الخوف يجب إخلاصه لله، كما قال تعالى: **[إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَاءَهُ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُونِ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ]** {آل عمران:١٧٥}.

حيث جعله شرطاً في الإيمان، لأن الإيمان يقتضي أن تؤثر في خوف الله على خوف الناس، ولأن من عرف أن الخوف من الله عباده، وصرفه لغيره شرك، لم يصرفه لغيره.

أما النوع الثاني: من أنواع الخوف فهو: الخوف الطبيعي وهو من الأمور المباحة عند وجود أسبابه كالخوف من اللصوص وقطاع الطريق والعدو والخوف من السباع ونحو ذلك[3]، قال تعالى **[فَخَرَجَ مِنْهَا خَائِفًا يَتَرَقَّبُ]** {القصص:٢١} لكن إن كان هذا الخوف الطبيعي يترتب عليه ترك واجب أو فعل محرم كترك الجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن منكر لغير عذر، خوفاً من بعض الناس، فهذا محرم، وهو نوع من الشرك بالله المنافي لكمال التوحيد[4] .

قال شهاب الدين القرافي: "قوله تعالى: **[وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا اللهَ]** {التوبة:١٨} ونحو ذلك من النصوص المانعة من خوف غير الله تعالى محمولة على الخوف المانع من فعل واجب أو ترك محرم أو خوف مما لم تجر العادة بأنه سبب للخوف... ومما ورد في هذا الباب وهو وقليل أن يتفطن له، قوله تعالى: **[وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آَمَنَّا بِاللهِ فَإِذَا أُوذِيَ فِي اللهِ جَعَلَ فِتْنَةَ النَّاسِ كَعَذَابِ اللهِ]** {العنكبوت:١٠} ، فمعنى هذا التشبيه في هذه الكاف قل من يحققه، وهو قد ورد في سياق الذم والإنكار، مع أن فتنة الناس مؤلمة، وعذاب الله مؤلم. ومن شبه مؤلم بمؤلم كيف ينكر عليه هذا التشبيه، ومدرك الإنكار بين، وهو أن الله تعالى وضع عذابه حاثاً على طاعته، وزاجراً عن معصيته، فمن جعل أذية الناس حاثة على طاعته في ارتكاب معصية الله، وزاجره له عن طاعة الله تعالى، فقد سوى بين عذاب الله وفتنة الناس في الحث والزجر، وشبه

---

(١) مختصر منهاج القاصدين، لابن قدامة (٣٣١) وانظر: المفردات، للراغب (١٦١-١٦٢) تحقيق: سيد كيلاني، ط ، دار المعرفة، بيروت.

(٢) انظر: تيسير العزيز العميد (٤٠) وحاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (٢٤٤).

(٣) انظر: الدرر السنية (١٥١/٢) والقول المغير (٣٨٤).

(٤) المراجع السابقة، وحاشية ابن قاسم على كتاب التوحيد (٢٤٤-٢٤٥).

فتنة الناس لعذاب الله من هذا الوجه والتشبيه من هذا الوجه حرام قطعاً، موجب للتحريم واستحقاق الذم الشرعي، وهو من باب خوف غير الله المحرم، وهو سر التشبيه ههنا ... وقد يكون الخوف من غير الله تعالى ليس محرماً كالخوف من الأسود والحيات والعقارب والظلمة.."[1] .

(١) الفروق، لشهاب الدين القرافي (١٨٢/٤)، باختصار وتصرف، ط الأولى، ١٤٢٣هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

المسألة التاسعة عشر: الفرق بين المداهنة والمداراة:

المداهنة: هي التلطف مع الغير ليقره على باطلة ويتركه على هواه[1] .

قال الحافظ في الفتح: "المداهنة من الدهان وهو الذي يظهرا على الشيء ويستر باطنه، وفسرها العلماء بأنها معاشرة الفاسق وإظهار الرضا بما هو فيه من غير إنكار عليه"[2] .

وقال الشيخ العلامة عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ: "المداهنة ترك ما يجب لله من الغيرة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتغافل عن ذلك لغرض دنيوي وهوى نفساني"[3] .

وقال الجرجاني: "هي أن ترى منكراً وتقدر على دفعه ولم تدفعه حفظاً لجانب مرتكبه أو جانب غيره أو لقلة مبالاة في الدين"[4] .

وقال العلاّمة شهاب الدين القرافي: "اعلم أن معنى المداهنة معاملة الناس بما يحبون من القول، ومنه قوله تعالى **[وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ]** {القلم:٩} .

أي هم يودون لو أثنيت على أحوالهم وعباداتهم، ويقولون لك مثل ذلك، فهذه مداهنة، حرام، وكذلك كل من يشكر ظالماً على ظلمه، أو مبتدعاً على بدعته، أو مبطلاً على إبطاله وباطله، فهي مداهنة حرام، لأن ذلك وسيلة إلى تكثير ذلك الظلم والباطل من أهله"[5] .

أما المداراة فهي: "بذل الدنيا لصلاح الدين والدنيا"[6] .

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: "وأما المداراة فهي درء المفسد بالقول اللين وترك الغلظة أو الإعراض عنه إذا خيف شره، أو حصل منه أكبر مما هو ملابس"[7] .

فالمداراة صفة مدح، وهي من الدين وعمل بمقتضى النصوص كقوله تعالى: **[إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً]** {آل عمران:٢٨} .

وهي تستخدم لدفع المفسدة، أو دفع أعلا المفسدتين، من دون أن يكون هناك تنازل عن شيء من الدين أو رضاً بمنكر.

فالمداراة صفة محمودة والمداهنة مذمومة، والفرق بينهما أن المداري يتلطف بصاحبه حتى يستخرج منه الحق أو يرده عن الباطل.

والمداهن: يتلطف به ليقره على باطله ويتركه على هواه.

---

(١) الروح، لابن القيم (٢٠٨).

(٢) فتح الباري (١٠/٥٤٥).

(٣) الدرر السنية (٨/٧١).

(٤) التعريفات (٢٢٠) تحقيق محمد عبدالحكيم القاضي، ط الأولى ١٤١١هـ، دار الكتاب المصري واللبناني.

(٥) الفروق، للقرافي (٤/١٨١).

(٦) إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم (٨/٦٢) للقاضي عياضي، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط الأولى ١٤١٩هـ، دار الوفاء مصر.

(٧) الدرر السنية (٨/٧٢).

فالمداراة لأهل الإيمان، والمداهنة لأهل النفاق[1] .

فالمداراة جائزة ومشروعة عند الضرورة لدفع شر الكفار والفساق.

أما المداهنة وهي التنازل عن شيء من الدين لإرضاء الكفار والفساق فهذا أمر لا يجوز مطلقاً كما قال تعالى: **[فَلَا تُطِعِ المُكَذِّبِينَ(٨) وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ]** {القلم ٨-٩} .

وكقوله تعالى: **[أَفَبِهَذَا الحَدِيثِ أَنْتُمْ مُدْهِنُونَ]** {الواقعة:٨١} أي تتركونه من أجل إرضاء الكفار، فهذه هي الداهنة[2] .

وبهذا يتضح الفرق بين المداراة والمداهنة.

فالمداراة لدفع شر الكفار ببذل شيء من الدنيا والتلطف لدفع الضرر.

أما المداهنة، فهي الرضا بالمنكر وترك ما أوجب الله وهي محرمة.

---

(١) انظر: الروح، لابن القيم (٢٠٨).

(٢) انظر: شرح نواقض الإسلام، للعلامة صالح الفوزان (١٦٨) أشرف على أخرجه: محمد الحصين، ط الثالثة، ١٤٢٦هـ، مكتبة الرشد ، الرياض.

المسألة العشرون: الفرق بين التوكل وترك الأسباب:

التوكل هو: اعتماد القلب على الله في جلب ما ينفع ودفع ما يضر ثقة به ـ تعالى ـ مع القيام بالأسباب المأمور بها على ما أمر به من السعي"[١]، والتوكل عمل القلب وعبوديته، فهو عمل قلبي.

والأسباب هي ما يوصل إلى المطلوب كالسعي في طلب الرزق، والتداوي، والدعاء، والبيع والشراء، وطلب العلم، والزراعة والصناعة، وحمل الزاد في السفر، واجتناب الأمور الضارة والبعد، عنها ونحو ذلك.

وتركها: هو عدم مباشرتها زعماً أن هذا هو التوكل المأمور به شرعاً، ولا شك أن توكل هذا مدخول وهو عجز وتفريط.

قال القرافي: "اعلم أنه قد التبس هاتان القاعدتان على كثير من الفقهاء والمحدثين ـ التوكل، وترك الأسباب ـ في علم الرقاق، فقال قوم: لا يصح التوكل إلا مع ترك الأسباب والاعتماد على الله.
وقال آخرون: لا ملازمة بين التوكل وترك الأسباب ولا هو هو، وهذا هو الصحيح.
وقال المحققون: والأحسن ملابسة الأسباب مع التوكل للمنقول والمعقول.."[٢] .

فالتوكل عبادة وطاعة، ومباشرة السبب جزء من التوكل، فالتوكل حال مركبة من عمل القلب ومباشرة السبب ثقة بالله لا اعتماداً على السبب، فمباشرة الأسباب لا يقدح في التوكل بل هو من معنى التوكل، فإن الله قد قضى أن حصول الأشياء بأسبابها، وأمر بالتوكل عليه في حصول المطلوب وفي حصول أسبابه الموصلة إليه.

فالمكلف مع الأسباب وعلاقته بها بين أمور ثلاثة:

الأول: إما أن يهملها ويعطلها، وهذا هو العجز والتفريط وهو خلاف أمر الله ـ تعالى ـ وهدي رسوله ﷺ الذي هو سيد المتوكلين، فكان يباشر جميع الأسباب التي بها قيام مصالح الدين والدنيا.

الثاني: أن يباشر السبب ناظراً إليه ومعتمداً عليه غافلاً عن المسبب معرضاً عنه، وهذان القسمان مذمومان فالأول توكله قدح في حكمه الله، لأن الله قد ربط الأسباب بمسبباتها، وجعل لكل شيء سبباً، فحاله كحال من يطلب الولد دون أن يتزوج.

والثالث: توكله قدح في كفاية الله، وهو نوع من الشرك الأصغر.

أما القسم الثالث من أقسام علاقة المكلف بالأسباب فهو ما كان عليه سيد المرسلين وسادات المسلمين من الصحابة والتابعين، وهو التوكل على الله واعتماد القلب عليه في حصول المراد مع مباشرة الأسباب المأذون فيها جمعاً بين الشرع والقدر[٣] .

---

(١) انظر: مفتاح د ار السعادة، لابن القيم (١٢٢/١).

(٢) الفروق (١٦٩/٤).

(٣) انظر: الروح (٢٣٠-٢٣١) وزاد المعاد (١٥/٤)، وحاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٢٥١)، والقول المفيد على كتاب التوحيد، لابن عثيمين (٣٩٥).

فترك الأسباب خداع وعجز وغرور وليس توكلاً بل فاعله مؤاخذ وملوم شرعاً وعقلاً.
والمعتمد على الأسباب متنقص لكفاية الله ، وفعله نقص في إيمانه وثقته بالله.

أما التوكل الذي دلّ عليه القرآن الكريم وفعل سيد المرسلين، فهو كما تقدم، الجمع بين اعتماد القلب على الله وفعل الأسباب المأذون فيها.

المسألة الحادية والعشرون: الفرق بين التبرك المشروع والتبرك الممنوع:

أصل البركة: الثبوت والدوام، قال في معجم مقاييس اللغة: "برَكَ: الباء والراء والكاف أصل واحد، وهو ثبات الشيء"[(١)] .

وقال الراغب: "والبركة ثبوت الخير الإلهي في الشيء"[(٢)] .

والتبرك: طلب البركة ورجاؤها واعتقادها، أو عائدة وأمل بركة تعود إليه من جهتها من جلب نفع أو دفع ضر[(٣)] .

فالتبرك: طلب البركة، والتبرك بالشيء، طلب البركة بواسطته.

وطلب البركة والتبرك في الإسلام ينقسم إلى مشروع وإلى ممنوع، فالمشروع منه ما دلت الأدلة على جوازه، والممنوع عكسه، وأصل الخير والبركة كله من الله ـ تعالى ـ فلا تطلب إلا منه، وقد جعل الله ـ تعالى ـ أسباباً للخير، يطلب الخير بفعلها أو ملابستها، فما لم يقم الدليل على أنه سبب مأذون في اتخاذه سبباً للخير والبركة فاتخاذه حينئذ بدعة وضلالة.

والخير والبركة كلها في طاعة الله ورسوله، والمصائب والعقوبات كلها في مخالفة أمر الله وأمر رسوله ﷺ .

وطلب البركة لا يخلو من أمرين:

١- أن يكون التبرك بأمر شرعي معلوم؛ مثل القرآن الكريم وتلاوته وتصديقه والعمل بما فيه، فإنه يخرج الناس من الظلمات إلى النور، وتلاوة الحرف منه بعشر حسنات إلى أضعاف كثيرة، وكسائر الطاعات التي أمر الله بها وأمر بها رسوله ﷺ الواجب منها والمستحب، فلها بركات وخيرات نعود على المكلف في الدنيا والآخرة كما قال تعالى: **[وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ]** {الأعراف:٩٦}.

والبركة في جميع هذه الأنواع ليست من ذواتها، بل من الله تعالى الذي رتب الخير والبركة على الاستجابة لأمره، فالبركة لا تنتقل من هذه الذوات والأزمنة والأمكنة والأفعال بذاتها إلى المكلفين بل المكلف يفعل ما شرع له تجاهها، فهي أسباب للبركة وليست وهبة البركة، والله يبارك ويهب الخير والبركة فضلاً منه وكرماً ولو عده الصادق بذلك، فعادت البركات والخيرات منه وإليه تعالى لا شريك له في ذلك. فلا تطلب إلا منه، ولا تطلب إلا بما شرعه جل وعلا[(٤)] .

---

(١) (٢٧٧/١).

(٢) المفردات (٤٤).

(٣) انظر: حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم (٩٠).

(٤) انظر: التمهيد شرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ (١٢٤)، والتبرك المشروع والتبرك الممنوع، د. علي العلياني (١٧-١٨)، ط الأولى، ١٤١١هـ، دار الوطن، الرياض.

٢- أن يكون التبرك بأمور موهومة لا دليل على مشروعية طلب البركة بها، كما كان يفعل المشركون مع أصنامهم وأوثانهم التي اتخذوها آلهة من دون الله، يطلبون منا الخير والنصر والشفاء وغير ذلك، وكما يفعله اليوم عباد القبور والأضرحة، وسدنة المشاهد والمقامات، وكل من يعلق رجاءه بغير الله تعالى فهو مثلهم، فهذا كله من الشرك ومن التبرك الممنوع[١] .

بعض صور التبرك الممنوع:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "مثل من يذهب إلى حراء ليصلي فيه ويدعو، أو يسافر إلى غار ثور، ليصلي فيه ويدعو، أو يذهب إلى الطور، الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام، ليصلي فيه ويدعو، أو يسافر إلى غير هذه الأمكنة من الجبال وغير الجبال التي يقال فيها مقامات الأنبياء، أو غيرهم، أو مشهد مبني على أثر من الأنبياء... ولا شرع لأمته زيارة موضع المولد، ولا زيارة موضع بيعة العقبة الذي خلف منى، ومعلوم أنه لو كان مشروعاً أو مستحباً يثيب الله عليه لكان النبي ﷺ أعلم الناس بذلك، وأسرعهم إليه، ولكان علّم أصحابه ذلك، وكانوا أصحابه أعلم بذلك وأرغب فيه ممن بعدهم، فلما لم يكونوا يلتفتون لشيء من ذلك عُلم أنه من البدع المحدثة، التي لم يكونوا يعدونها عبادة وقربة وطاعة، فمن جعلها عبادة وقربة وطاعة، فقد اتبعَ غير سبيلهم، وشرع من الدين ما لم يأذن به الله"[٢] .

فالتبرك بالأماكن والآثار والأشخاص ـ أحياء وأمواتاً ـ لا يجوز؛ لأنه إما شرك، إن اعتقد أن ذلك الشيء يمنح البركة، أو وسيلة إلى الشرك إن اعتقد أن زيارته وملامسته والتمسح به، سبب لحصولها من الله.

"واصل دين المسلمين: أنه لا تخص بقعة بقصد العبادة فيها إلا المساجد خاصة، وما عليه المشركون وأهل الكتاب من تعظيم بقاع غير المساجد، كما كانوا في الجاهلية، جاء الإسلام بمحوه، ثم المساجد جميعها تشترك في العبادات، فكل ما يفعل في مسجد يفعل في سائر المساجد، إلا ما خصه به المسجد الحرام من الطواف واستقباله، فإنه لا يشاركه غيره، وأما مسجد النبي صلى الله عليه وسلم والمسجد الأقصى، فإن ما يشرع فيهما يشرع في سائر المساجد، ولا يشرع فيهما جنس ما لا يشرع في غيرهما، لا تقبيل شيء ولا استلامه، ولا الطواف به، ونحو ذلك لكنهما أفضل من غيرهما في مضاعفة الصلاة"[٣] .

وأما ما كان الصحابة يفعلونه ـ أحياناً ـ من التبرك بشعر النبي ـ ﷺ ـ أو فضل وضوئه، وعرقه وثيابه ونحو ذلك، فهذا خاص به لا يقاس عليه غيره.

---

(١) انظر: اقتضاء الصراط المستقيم (٤٢٤-٤٣٠)، وشرح كتاب التوحيد، لابن باز (٧٥).

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٤٢٤-٤٢٦).

(٣) السابق (٤٤٠).

ودليل ذلك أنهم ـ الصحابة ـ لم يكونوا يفعلونه مع بعضهم مما يدل على أنهم يعتقدون اختصاص النبي ﷺ بذلك وأن غيره لا يجوز أن يتبرك بذاته وهذا إجماع منهم لا تجوز مخالفته[1] .

وهكذا بعد موته ـ ﷺ ـ لم يكونوا يتبركون بحجرته ولا قبره ولا بالطرق التي مشى فيها أو أماكن جلوسه، ونحو ذلك، وهذا يدل على أنه ذلك من التبرك الممنوع[2] .

---

(١) انظر: الاعتصام، للشاطبي (٩/٢) طبعة دار المعارف، بتحقيق الشيخ رشيد رضا، واقتضاء الصراط المستقيم (٤٢٦-٤٢٧).

(٢) انظر: فتح الباري، للحافظ الله حجر (٢٩٥/١) (١٣٠/٣) . وانظر تعليق سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز على كلام الحافظ بن حجر في موضعه، وشرح الحافظ النووي على صحيح مسلم (٢٠١/١٣).

المسألة الثانية والعشرون: الفرق بين الفأل وبين الطيرة:

الفأل: هو مثل أن يكون الرجل مريضاً، فيسمع آخراً يقول: يا سالم، أو يكون طالباً، فيسمع آخر يقول يا واجد. فيقع في ظنه أن يبرأ من مرضه، ويجد ضالته، فيتوقع صحة هذه البشرى، ويتنفس بذلك نفسه، لأنه وقع من القائل على جهة الاتفاق[1] .

والطّيرة هي: التشاؤم بمرئي أو مسموع، مأخوذ من الطير، لأنهم العرب في الجاهلية كانوا يتشائمون أو يتفائلون بالطيور على الطريقة المعروفة عندهم بزجر الطير، وكذلك السوانح والبوارح فينفرون الضبأ ويزجرون الطيور فإذا أخذت ذات اليمين تبركوا به ومضوا في حاجاتهم، وإن أخذت ذات الشمال رجعوا عنها وتشاءموا بها وهذا هو التطّير[2] ، والتطير من أعمال أهل الشرك والجاهلية.

قال الله تعالى مخبراً عن فرعون وقومه: **[فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَائِرُهُمْ عِنْدَ اللهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ]** {الأعراف:١٣١}.

والمعنى: "أن ما أصابهم فإنما هو بقضاء الله وقدره جزاء أعمالهم، لا دخل لموسى ولا لمن معه في ذلك"[3] .

وقوله ﷺ : "الطيرة شرك، الطيرة شرك، وما منا إلا، ولكن الله يذهبه بالتوكل"[4] .

وقال ﷺ : "لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل" قالوا: وما الفأل؟ قال: "الكلمة الطيبة"[5] .

فالفأل جائز ومباح، وهو عكس الطيرة، فالتطير التشاؤم من الشيء المرئي أو المسموع، فإذا استعملها الإنسان فرجع بها عن سفره، وامتنع بها مما عزم عليه فقد قرع باب الشرك بل ولجه، وبرئ من التوكل على الله، وفتح على نفسه باب الخوف والتعلق بغير الله.

والفأل سارٌّ للقلوب، مؤيد للآمال، فاتح لباب الرجاء، مسكن للخوف باعث على الاستعانة بالله، والتوكل عليه، والاستبشار المقوي لأمله.

فهو يفضي بصاحبه إلى الطاعة والتوحيد، بعكس الطيرة كما تقدم التي تفضي بصاحبها إلى المعصية والشرك[6] .

---

(١) انظر: جامع الأصول، لابن الأثير (٦٣٨/٧).

(٢) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (١٤-٣١٤)، والفروق للقرافي (١٨٣/٤)، والنهاية، لابن الأثير (١٥٢/٣).

(٣) انظر: القول المفيد على كتاب التوحيد (٣٣٤).

(٤) أخرجه أحمد (٣٨٩/١) والترمذي (١٦١٤)، وقال حسن صحيح والحاكم (٢٣/١) وصححه ووافقه الذهبي وقوله: "وما منا" وما بعده مدرج من كلام ابن مسعود.

(٥) البخاري (٥٧٥٥) ومسلم (٢٢٢٤) بنحوه.

(٦) انظر: مفتاح دار السعادة، لابن القيم (٢٤٩/٢) مكتبة الرياض الحديثة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ رحمه الله ـ: "والفأل الذي يحبه ـ الله ورسوله ـ هو أن يفعل أمراً، أو يعزم عليه متوكلاً على الله فيسمع الكلمة الحسنة التي تسره مثل أن يسمع بانجيح يا مفلح يا سعيد يا منصور، ونحو ذلك... وأما الطيرة بأن يكون قد فعل أمراً متوكلاً على الله أو يعزم عليه فيسمع كلمة مكروهة مثل ما يتم وما يفلح، ونحو ذلك، فيتطير ويترك الأمر فهذا منهي عنه"(١).

وفي الصحيحين من حديث أنس بن مالك ـ ﷺ ـ أن النبي ﷺ ، قال: "لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل الصالح؛ الكلمة الحسنة"(٢) .

قال ابن القيم: "وليس في الإعجاب بالفأل ومحبته شيء من الشرك، بل ذلك إبانة عن مقتضى الطبيعة وموجب الفطرة الإنسانية التي تميل إلى ما يلائمها، ويوافقها مما ينفعها، كما أخبرهم أنه ﷺ حبّب إليه من الدنيا النساء والطيب.. وكان يحب الحلوى والعسل.. وكان يحب الشراب البارد.. ويحب حسَن الصوت بالقرآن"(٣) .

فالفأل حسن ظن بالله وتوكل عليه فليس فيه إخلال بعقيدة المكلف ولا بعقله، وليس هو الباعث على الفعل فالعزم سابق وجاء الفأل مبشر ومنشط للنفس فهو موافق لمحابّ النفوس وفطرتها كما تقدم.

والفرق بينه وبين الطيرة في هذه الحال، هو أن الفاعل والعامل عَازم علي الفعل ومقدم عليه حتى ولو لم يرى أو يسمع ما يدعوا إلى التفاؤل توكلاً على الله، ثم جاء الفأل منشطاً له في ما عزم عليه وليس باعثا له.

فإن كان الفأل هو الباعث على الفعل صار حينئذ من الطيرة الشركية وتوكلاً واعتماداً على غير الله ـ تعالى ـ فصار في معنى الطيرة، وقد جاء في الحديث: "الطيرة ما أمضاك أو ردك"(٤) .

ففي هذا الحديث بيان حد الطّيرة المنهي عنها: أنها ما يحمل الإنسان على المضي فيما أراده، أو يمنعه من المضي فيه كذلك، وأما الفأل الذي كان يحبه النبي ﷺ ففيه نوع بشارة، ويسر به العبد، ولا يعتمد عليه، بخلاف ما يحمله على المضي أو يمنعه منه، فإن للقلب عليه نوع اعتماد.

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/٦٦-٦٧).

(٢) البخاري، (٥٧٥٥)، ومسلم (٢٢٢٤).

(٣) مفتاح دار السعادة (٢/٢٤٤).

(٤) أخرجه أحمد في المسند (١/٢١٣)، وانظر: النهج السديد في تخريج أحاديث كتاب التوحيد (١٦٣) والحديث، أعله سماحة الشيخ عبدالعزيز بن باز ـ رحمه الله ـ با لانقطاع، وذلك في شرحه على كتاب التوحيد، المسمى "التعليق المفيد (١٦٥-١٦٦) ، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.

المصادر والمراجع

١- الاستقامة، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط، الأولى، ١٤٠٣هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

٢- الأشباه والنظائر، لجلال الدين السيوطي، دار الفكر، بيروت.

٣- أصول الدين، للبغدادي، ط، الثالثة،١٤٠١هـ، مصورة عن الطبعة الأولى، دار المعرفة، بيروت.

٤- الاعتصام، للشاطبي، تحقيق الدكتور مصطفى الندوي، ط، الأولى، ١٤١٦هـ، دار الخاني، الرياض.

٥- إعلام الموقعين عن رب العالمين، لابن القيم، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، ط، ١٤٠٧هـ، المكتبة العصرية، بيروت.

٦- اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، دار المعرفة، بيروت.

٧- اقتضاء الصراط المستقيم، لابن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقي، ط٢ ، دار المعرفة.

٨- إكمال المعلم بشرح صحيح مسلم، للقاضي عياضي، تحقيق: يحيى إسماعيل، ط الأولى ١٤١٩هـ، دار الوفاء مصر.

٩- البيان والتحصيل، لابن رشد، طبعة دار الغرب الإسلامي.

١٠- التبرك المشروع والتبرك الممنوع، د. علي العلياني (١٧-١٨)، ط الأولى، ١٤١١هـ، دار الوطن، الرياض.

١١- التعريفات تحقيق محمد عبدالحكيم القاضي، ط الأولى ١٤١١هـ، دار الكتاب المصري واللبناني.

١٢- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، تحقيق، خالد العك ومروان سوار، ط، الثانية، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٣- تفسير البغوي، تحقيق: العك وسوار، ط، الثانية، ١٤٠٧هـ، دار المعرفة، بيروت.

١٤- تفسير الطبري، (جامع البيان)، تحقيق: أحمد ومحمود شاكر، دار المعارف، مصر.

١٥- تفسير الطبري، تحقيق أحمد ومحمود شاكر، دار المعارف، مصر.

١٦- تلخيص الاستغاثة، لابن تيمية، ط، الثانية، ١٤٠٥هـ، الدار العلمية، الهند.

١٧- التمهيد شرح كتاب التوحيد، صالح آل الشيخ، ط، الأولى ١٤٢٣هـ، دار التوحيد، الرياض.

١٨- التمهيد لشرح كتاب التوحيد ، صالح آل الشيخ، ط، الأولى، ١٤٢٣هـ، دار التوحيد، الرياض.

١٩- تهذيب اللغة، للازهري، تحقيق عبدالسلام سرحان، الدار المصرفية، للتأليف والترجمة.

٢٠- التوسل، أنواعه وأحكامه للعلامة الألباني، تحقيق: محمد العباسي، ط، الخامسة، ١٤٠٦هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.

٢١- تيسير العزيز الحميد في شرح كتاب التوحيد، سليمان آل الشيخ، ط٢ ، ١٤٠٨هـ، المكتبة الإسلامي، بيروت.
٢٢- تيسير العزيز الحميد، لسليمان آل الشيخ، ط، السادسة، ١٤٠٨، المكتب الإسلامي، بيروت.
٢٣- تيسير اللطيف المنان في خلاصة تفسير القرآن، لابن سعدي.
٢٤- جامع الأصول، لابن الأثير ، تحقيق: عبدالقادر الأرناؤط، الثانية، ١٤٠٣هـ، دار الفكر، بيروت.
٢٥- جامع العلوم والحكم، لابن رجب الحنبلي، تحقيق: الأرناؤط وباحسن، ط، الثانية، ١٤١٢هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٢٦- الجواب الكافي، لابن القيم، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، ط، الأولى، ١٤١٦هـ، دار ابن الجوزي، الدمام.
٢٧- حاشية كتاب التوحيد، لابن قاسم، ط ، الثالثة، ١٤٠٨هـ.
٢٨- درء تعارض العقل والنقل، لابن تيمية تحقيق: محمد رشاد سالم، ط، الأولى، ١٤٠٩هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٢٩- رسالة في تكفير المعين، والفرق بين قيام الحجة وفهم الحجة، إسحاق آل الشيخ، ط الأولى، دار طيبة، الرياض.
٣٠- الروح، لابن القيم، ط ١٤٠٨هـ، دار الجيل، بيروت.
٣١- سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، شركة عيسى الحلبي، القاهرة.
٣٢- سنن أبي داود، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، المكتبة الإسلامية، تركيا.
٣٣- سنن الترمذي، تحقيق: أحمد شاكر، ط، الأولى، ١٣٨٢هـ، مصطفى الحلبي، مصر.
٣٤- سنن النسائي مع شرح السيوطي، ترقيم عبدالفتاح أبي غدة، ط، ١٤٠٩هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب.
٣٥- شرح الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق: التركي والأرناؤوط، ط، الثامنة، ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٦- شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز، تحقيق التركي والأرناؤوط، ط الثامنة، ١٤١٦هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٣٧- شرح على كتاب التوحيد، لابن باز، المفيد، مكتبة التراث الإسلامي، القاهرة.
٣٨- شرح نواقض الإسلام، للعلامة صالح الفوزان، أشرف على أخرجه: محمد الحصين، ط الثالثة، ١٤٢٦هـ، مكتبة الرشد ، الرياض.
٣٩- الشيخ السعدي وجهوده في توضيح العقيدة، للشيخ عبدالرزاق العباد، ط ، الأولى، ١٤١١هـ، مكتبة الرشد، الرياض.

٤٠- صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب وعبدالباقي، ط، الأولى، ١٤٠٠هـ، المطبعة السلفية.
٤١- صحيح مسلم، بعناية محمد فؤاد عبدالباقي، المكتبة الإسلامية، اسطنبول.
٤٢- الصفدية، لابن تيمية، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط، الأولى، ١٤٢١هـ، دار الهدى النبوي، مصر.
٤٣- عارضة الأحوذي شرح سنن الترمذي، لابن العربي المالكي، ط، الأولى، ١٤١٩هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٤٤- عقيدة التوحيد، للشيخ صالح الفوزان، ط، الأولى، ١٤٢٠هـ، دار العاصمة، الرياض.
٤٥- العقيدة الواسطية بشرح الشيخ صالح الفوزان، ط، الأولى، ١٤٠٢هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
٤٦- علم الجذل في علم الجدل، لنجم الدين الطوفي، تحقيق المستشرق قولفهارت، ط١ ، ١٤٠٨هـ، مطبعة كتابكم، عمان.
٤٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري، للحافظ بن حجر، ط، الأولى، ١٤٠٧هـ، دار الريان، القاهرة.
٤٨- الفروق، لشهاب الدين القرافي ، ط الأولى، ١٤٢٣هـ، المكتبة العصرية، بيروت.
٤٩- الفصل في الملل والأهواء والنحل، لابن حزم، دار المثنى، بغداد.
٥٠- فيض القدير، للمناوي، دار الفكر، بيروت.
٥١- قاعدة جامعة في توحيد الله، لابن تيمية، تحقيق: د. محمد السيد الجليند، ط، الثانية، ١٣٩٩هـ، مطبعة التقدم، مصر.
٥٢- القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ط، الثانية، ١٩٧١م، مكتبة الحلبي، مصر.
٥٣- القول السديد في مقاصد توحيد، طبعة دار الإفتاء السعودية.
٥٤- القول المفيد، للعلامة ابن عثيمين، ط، الأولى، ١٤٠٨هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت.
٥٥- كشف الشبهتين، سليمان بن سحمان، تحقيق عبدالسلام البرجس، ط، الأولى دار العاصمة، ١٤٠٨هـ، الرياض.
٥٦- الكواشف الجلية عن معاني الواسطية، للشيخ عبدالعزيز السلمان، ط، السادسة، ١٣٩٨هـ، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض.
٥٧- لسان العرب، لابن منظور، ط، الأولى، ١٤١٠هـ، دار صادر، بيروت.
٥٨- لوامع الأنوار البهية، للسفاريني، ط، الثانية، ١٤٠٥هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
٥٩- المبدع، لابن مفلح، ط، الأولى، ١٤٢٣هـ، دار عالم الكتب، الرياض.
٦٠- مجمل اللغة، لابن فارس ، مراجعة محمد طعمه، ط، الأولى، ١٤٢٦هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦١- مجموع الفتاوى (٥١٠/٧-٥٢٠) ومنهاج السنة (٢٠٤/٥-٢٠٥) وشرح الأصفهانية، لابن تيمية (١٤٤) تحقيق مخلوف.
٦٢- المجموع شرح المهذب، للنووي، تحقيق، محمود مطرحي، ط، الثانية، ١٤١٧هـ، دار الفكر، بيروت.
٦٣- مجموع فتاوى ابن عثيمين، ترتيب فهد السليمان، ط، الأولى، ١٤٢٩هـ، دار الثريا، الرياض.
٦٤- مجموع فتاوى شيخ الإسلام، ابن تيمية، جمع عبدالرحمن بن قاسم، تصوير الطبعة الأولى، ١٣٩٨هـ، الدار العربية، بيروت.
٦٥- المجموع من فتاوى ابن عثيمين، جمع، فهد السليمان، ط، الثانية، ١٤١١هـ، دار الوطن، الرياض.
٦٦- المحكم، لابن سيده، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط، الأولى، ١٣٩١هـ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة.
٦٧- مختار الصحاح، للرازي، تحقيق: محمد خاطر، دار المعارف، مصر.
٦٨- مختصر منهاج القاصدين، لابن قدامة، تحقيق: علي حسن عبدالحميد، ط، الثانية، ١٤١٥هـ، دار عمان، الأردن.
٦٩- مدارج السالكين، لابن القيم، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار الرشاد، المغرب.
٧٠- المدخل لدراسة العقيدة، د. إبراهيم البريكان، ط السادسة ١٤٢٣هـ، دار السنة، السعودية.
٧١- مراتب الإجماع، لابن حزم، ط، ١٣٥٧هـ، نشر مكتبة القدسي، القاهرة.
٧٢- المسودة لابن تيمية، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد، مطبعة المدني، القاهرة.
٧٣- معارج الفيول، للعلامة حافظ الحكمي، ضبط وتعليق عمر محمود أبو عمر، ط ، الثالثة، ١٤١٥هـ، دار ابن القيم، الدمام.
٧٤- معالم السنن، للخطابي، نشر معهد إحياء التراث بجامعة أم القرى، مكة المكرمة.
٧٥- معجم الفروق اللغوية، لأبي هلال العسكري.
٧٦- معجم اللغة العربية المعاصرة (٦٧٤/١) والقاموس المحيط، للفيروز آبادي (٤٠٥).
٧٧- معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون، ط، الأولى، ١٤١١هـ، دار الجبل، بيروت.
٧٨- مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لطاش كبري زاده، ط، الأولى، ١٤٠٩هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧٩- مفتاح دار السعادة، لابن القيم، مكتبة الرياض الحديث.
٨٠- المفردات في غريب القرآن، للأصفهاني، تحقيق سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
٨١- المفردات في غريب القرآن، للراغب الأصفهاني، تحقيق سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت.
٨٢- الموافقات، للشاطبي، بحاشية عبدالله دراز، دار المعرفة، بيروت.

الفهرس